جامعةأكلي محند أولحاج – البويرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

الإدارة الجبائية ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون

تخصص: قانون إداري

إعداد الطالبتان:
- مرابط ثلجة
- قنطاس سميحة

إشراف الأستاذ:
د/ لكحل صالح

لجنة المناقشة

الأستاذ(ة) :د/رحماني حسيبة..... .....رئيسا

الأستاذ : د/لكحل صالح .....مشرفا ومقررا

الأستاذ(ة): د /ايت بن عمر صونيا. . ...ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2024/06/27

السنة الجامعية: 2024/2023

شـــكروتـقدير

نحمد الله ونشكره على فضله ونعمه، وعملا بسنة نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم وتبعا لهديه فشكر الناس
من شكر الله تعالى.
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"
لهذا نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الخالص إلى:
الأستاذ
"د/ لكحل صالح"
على قبوله الإشراف على مذكرة تخرجنا لنيل شهادة الماستر
وعلى كل ما قدمه لنا من عون

والسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

والى كل أساتذتنا في كلية الحقوق والعلوم السياسية

وكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد بالكثير أو القليل.

إهـــــــــداء

احمد الله عزو جل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

ارفع قبعتي مودعا سنين مضت من دراسة،اهدي تخرجي إلى بحر الحب والحنان والنبض الساكن في عروقي أمي الحنونة وآبي العزيز الذي كان لي سندا في مسيرتي، إلى نجوم سمائي وسندي في الحياة إلى إخوتي: أمينة، يوسف، مروان، نبيل ،والى جدتي مسعودة رحمها الله.

شكرا لكل زملاء الدراسة.

سميحة

إهـــــــــداء

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة لا يعلم تفاصيلها إلا الله وها انا ذا اختم بحث تخرجي لرحلة دامت 5 سنوات من الجهد والتعب، أين مرت قاطرة الدراسة بكثير من العوائق، حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل الله عز وجل

اهدي بحثي هذا إلى أمي، إلى من علمتني خطوات الحياة، ومهدت لي سبل النجاح، الى ابي قدوتي في الحياة، ومعلمي الذي لم آمل ولن آمل من نصائحه، إلى إخوتي قناديل دربيلعيد، جميلة، نجمة، عمر، إلى زوجي ورفيقي في الحياة كمال، إلى أولادي وفلذات كبدي

زكريا عبد المؤمن، أسيل روميساء، أشواق

إلى أختي التي لم تلدها أمي زميلتي في رحلة الدراسة سميحة، إلى كل طالب علم عمل بجد ونشاط ليكسب رهان النجاح وحصاد الجهد.

اسأل الله ان يمد الجميع بالصحة والعافية.

ثلجة

قائمة المختصرات:

الرمز	باللغة الاجنبية	باللغة العربية
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
CDI	Centre Des Impôts	مركز الضرائب
CPI	Centre de Proximité des Impôts	المركز الجواري للضرائب
DIW	Directiondes Impôts de wilaya	المديرية الولائية للضرائب

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الإدارة الجبائية جزء من التنظيم الإداري للدولة بوصفها سلطة عامة تتمتع بالامتيازات المقررة للسلطات الإدارية العامة وهي بمثابة همزة وصل بين المكلفين بالضريبة والدولة، وفي معظم الدول تقوم الحكومة بسن وتنفيذ القوانين الجبائية وأدائها في الشأن الجبائي من خلال الإدارة الجبائية التي تقوم بتفسير التشريع الضريبي وتحصيل الديون الجبائية وتقدير العقوبات وغرامات التأخير بهذا تكون الإدارة الجبائية هي المسؤولة[1] عن تنفيذ نصوص ضربية وتحصيل الإيرادات للخزينة العامة .

فاقتراحات التشريعات الضريبة التي ترقى بالنظام الضريبي في الدولة وتساعدها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، حيث يتمحور دور الإدارة الجبائية ومستوى كفاءتها في النظام الضريبي المطبق إلى زيادة المردودية الجبائية، كما يؤدي ضعف الإدارة الجبائية وانخفاض مستوى خدماتها إلى صياغة تشريع ضريبي يلقي بأعباء كثيرة على المكلفين ويحد من قدرتها على تحقيق أهداف اقتصادية وهو الوضع السائد في الجزائر، حيث تعاني الإدارة الجبائية من جملة مشاكل ونقائص حالت دون الوصول إلى المستوى المطلوب من الكفاءة والفعالية في الأداء الجبائي وتنمية حصيلة الإيرادات الجبائية وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تسعى الإدارةالجبائية لزيادة كسب المداخيل المعتبرة لتلبية حاجيات المجتمع وتخفيف العجز عن خزينة دولة وذلك وفق تسديد المكلف جبايته حسب معدل الخاضع للجباية وفق ما ينص عليه القانون الجبائي التي تكون متفاوتة من فرد الى اخر وتصريحات التي يدلي بها هذا الأخير الذي يعتبرها اضطهاد في حقه وحق غير مشروع للدولة لنيل من أمواله لذا كانت توعية بأهمية تحصيل جبائي بالغة لنزع الغموض وتشتت عن فكر المكلف ووجهة نظره السيئة عن الإدارة الجبائية بان تسديده جبائي يعتبر واجب يحميه بدرجة الأولى ويشرك

[1] عباد سهام، الإدارة الضريبة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التفعيل،مجلة الحوكمة، المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة محمد الشريف، المجلد 04، العدد01، سوق أهراس، 2022، ص60

مساهمته في دولته ومجتمعه [1]، والإدارة الجبائية كسائر الإدارات تسعى لتقديم أحسن الخدمات وترقية مصالحها المركزية والمحلية وتنويع الوسائل والأجهزة رقابية تتوافق مع المخالفين وعصرنة قطاعها الإداري وهيكلته ورقمنة الإجراءات الممارسة بين الإدارة والملزم بالضريبة عن طريق نظم معلوماتية.

مامدى مساهمة الإدارة الجبائية في تنمية الاقتصادية ؟ومادورها في تحصيل الإيرادات للخزينة العمومية؟

فإن موضوع بحثنا يتمحور على الإدارة الجبائية حيث تكمل أهميتها باعتبارها العمود الفقري في النسيج الإداري ورافعة لإحداث التنمية بمفهومها الشامل، وهذا من خلال تحسين خدماتها قصد ترقية علاقتها مع المكلف بالضريبة واسترجاع تلك الثقة المفقودة هذا من جهة وتفعيل مصالحها بهدف مواكبة النسيج الجبائي المعقد والمتنوع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، مما يستدعي تتبع مسار الهيكل للإدارة الجبائية وإصلاحاته التي تلعب دور هام في تحقيق أهدافها، كما أن الهدف من بحثنا محاولة اكتشاف الإجراءات المجسدة للإدارة الجبائية وتأثيرها المباشر على التحصيل المالي لفائدة خزينة الدولة ومساهمتها في تنمية الاقتصادية، وكذا معرفة تحديات التي تواجهها الإدارة الجبائية ووضع حلول عملية لنهوض بمنظومتها الإدارية، فالعنصر الجبائي يجذب القارئ ويحفزه لدراسته واستخراج ونفض الغبار على معلومات كانت تبدو في البداية مبهمة ,ولي كل دولة في العالم نظام جبائي خاص يميزها عن بقية دول وفق ماتشرعه من نصوص في هذا المجال الواسع الذي مازال يفتقد لصعوبة التحكم في نصوصه وتنظيمته لأنه مرن يتشعب بحسب الأحداث والمواقف التي تطرأ على الملزم بالضريبة والتأثيرات الاقتصادية التي تمر على البلد فكل مال مهدور لم يخضع للجباية

[1] بغني شريف، سلطات الإدارة الجبائية في متابعة التحصيل الضريبي، مجلة القانون العقاري، العدد15، المركز الجامعي صالحي احمد بالنعامة، 2021، ص29.

يعد خسارة للدخل القومي لدولة فتتبعه عاتق على أعوان الضريبة المكلفين بتحريات الجبائية ومكافحة الغش والتهرب الضريبي الذي لم تسلم منه اي دولة من دول العالم.

وقد قمنا بتقسيم هذا البحث الى فصلين.

فالفصل الأول تطرقنا إلى مبحثين أولها يتعلق بالإطار المفاهيمي وأسس الإدارة الجبائية من تعريفها وتقديم تفاصيل تتعلق بوظائفها وأهدافها وكذا دور الذي تلعبه باعتبارها هيئة إدارية في تنظيم الإداري الجزائري للجباية أما المبحث الثاني تمثل فالإصلاحات التي مارست على الإدارة الجبائية ودوافع التي تركتها تلجىء للإصلاحات كما درسنا مختلف الهياكل للإدارة الجبائية وأدوارها في تحصيل الجبائي ومعرفة مديرياتها ومصالحها على المستوى المركزي والمحلي في التنظيم الإداري الجبائي للجزائر.

أما الفصل الثاني تطرقنا إلى مبحثين أولهما الإجراءات التي انتهجتها الإدارة الجبائية لتحقيق التنمية الاقتصادية في عدة مجالات ,المجال المالي من حيث تحكم في الملفات الجبائية وتبسيط تحصيل الجبائي ومراقبة التصريحات الجبائية أما المجال الاقتصادي سوف نتعرف على تسهيلات الاستثمارية والقوانين المستحدثة من طرف الحكومة والمجال الاجتماعي كتعديلات التي تضمنها قانون المالية الجديد من الإعفاءات الضريبة أما المبحث الثاني تمثل فتحديات التي واجهت الإدارة الجبائية من عراقيل سياسية انعكست على مردوديتها الجبائية ,والعراقيل الإدارية التي لاتزال في تحدي مستمر معها لتحقيق أهدافها كما درسنا معالجة لهذه تحديات والعراقيل.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإدارة الجبائية

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإدارة الجبائية

تمهيد:

تلعب الإدارة الجبائية دورا حيويا في تسيير مؤسسة الضرائب، حيث تعتبر جزءا من التنظيم الإداري للدولة، حيث نجد أن المشرع هو من يقوم بسن القوانين والتشريعات الضريبية، أما الإدارة الجبائية فتقوم بتفسير التشريع الضريبي وتحصيل ديون الضريبية وتقدير العقوبات والغرامات والتأخير وفقا لما جاء في هذه القوانين والتشريعات، وبهذا تكون الإدارة الجبائية هي المسؤولة على تنفيذ القوانين الضريبية ووضعها موضع التطبيق،تجتهد الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والماليةوكلما كانت الإدارة الجبائية تتمتع بكفاءة عالية من ناحية الكفاءات والتأطير ومكتفية من ناحية الوسائل المادية كلما حققت الأهداف المرجوة منه.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كمايلي:

المبحث الأول: أسس الإدارة الجبائية

المبحث الثاني: إصلاحات الإدارة الجبائية

المبحث الأول:

أسس الإدارةالجبائية

إن التغير الحاصل على النظام الاقتصادي ،عرف من خلاله النظام الضريبي جملة من الإصلاحات ليتماشى وفق التغيرات التي حدثت على المستوى الاقتصادي العالمي ، فالنظام الضريبي القديم وتميزه بالتعقيد وتعدده وعجزه في تحقيق الأهداف المسطرة، كان على الإدارة الجبائية والمشرع البحث في وسائل جديدة وتطوير القديمة من أجل الالتحاق بنظام اقتصادي الجديد وتماشيا مع ظروف الاجتماعية والسياسية لكل بلد في هذا المبحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب كمايلي: المطلب الأول مفهوم الإدارة الجبائية، المطلب الثاني وسائل وأهداف الإدارة الجبائية، المطلب الثالث دور الإدارة الجبائية.

المطلب الأول:

مفهوم الإدارة الجبائية

تزاول الإدارة الجبائية أدوارها من حيث طرح تشريعات جديدة وتعديل التشريعات القائمة وذلك بحكم علاقتها المباشرة مع الواقع الضريبي العملي، وتعدالإدارةا لجبائية مزيجا من الإدارة والقانون والمال لأنها تحتوي على نفس الوظائف الإدارية المعمول بها في كل المرافق العمومية ، ومن خلال دور الذي تلعبه الإدارة الجبائية نجد بأنها فرع من فروع الإدارة المالية[1], فهذا المطلب قمنا بتقسيمه إلى فرعين، الفرع الأول تعريف الإدارة الجبائية، أما الفرع الثاني وظائف الإدارة الجبائية.

[1]عباد سهام، مرجع سابق، ص61.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الجبائية

تعمل الإدارة بتنفيذ القوانين الضريبية على الوجه المطلوب حفاظا لحقوق كل من الخزينة العامة والمكلف، و تجتهد بتفسير القوانين والعمل على تطبيقها وتقوم بعدة مهام تلبية لاحتياجات زبائنها ,وتخضع لأسس علمية للقيام بمجموعة من الأعمال الملقاة على عاتق أي سلطة إدارية، إلا أنها مختلفة عنها بتميزها بذاتية مستقلة تستمدها من استقلالية القانون الضريبي الذي تعمل على تطبيقه.

أولا- مفهوم التحصيل الضريبي: فهو مصدر إنعاش الخزينة العمومية، إذ أن الإخفاق في التحصيل الضريبي هو بمثابة اختلال الاقتصاد[1].

ا-تعريف الكسب الضريبي:فهو المبتغى من سن النصوص الجبائية فالإيرادات والمبالغ الذي يدفعها المعني بالضريبة للمصالح المكلفة بتحصيل الجبائي التي تصب في مابعد إلى خزينة الدولة وبدورها تساهم في الدخل القومي لترقية الازدهار الاقتصادي [2]، ومن خلال ما سبق يقصد بتحصيل الضريبي على أنه أهم مرحلة جبائية، إذ ينتج عنه رفع مبلغ الجباية من ذمة المكلف إلى الخزينة لعمومية، وذلك وفق مجموعة من العمليات والإجراءات.

ب-أهمية التحصيل الضريبي: لعملية التحصيل الضريبي أهمية بالغة لمختلف الهيئات العمومية التي تتمثل فيمايلي:

- الدول النامية أكثر مداخيل القومية ناتجة عن تحصيل الضريبي التي تعول عليها كثيرا في تنميتها الاقتصادية ولاسيما الدول العالم الثالث وحتى المتقدمة كوسيلة لايمكن الاستغناء عنها.

- زيادة الكسب الضريبي هو الهدف المرسوم لدولة والمصالح الجبائية.

---

[1] مرسى سيد حجازي، التنظيم الضريبي بين النظرية والتطبيق، طبعة الثانية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص145.

2عبد المجيد قدين، دراسات في علم الضرائب، طبعة الأولى، دار جرير للنشر، الأردن، 2011، ص122.

أدى مرحلة التحصيل إلى إكتفاء ميزانية الدولة ذاتيا دون الحاجة إلى الاقتراض، وبهذا فقد حققت قوانين الإدارة الجبائية نوع من الحماية للسيادة الوطنية ونجاح عملية التحصيل تدفع بالدولة إلى الاستثمارات التي تحقق رفاهية وتطور الدولة[1].

الفرع الثاني: وظائف الإدارة الضريبية

للإدارة الجبائية وظائف عديدة ومتعددة فهي بمثابة المخطط والمنظم والمراقب فهي التي ترسم الأهداف المرجوة من التحصيل الضريبي، وهي التي تعدل وتجدد في القوانين باقتراحها لبعض التعديلات في القوانين بحكم أنها في الواجهة وهي التي تطبق هذه التشريعات على ارض الواقع، فنجد من بين الوظائف الضريبية للإدارة:

أولا-التخطيط: ويسمى أيضا التخطيط الضريبي ويعد أول مرحلة تقع على عاتق الإدارة الجبائية، وهو عملية اتخاذ القرارات قبل البدء بالعمل، ويتم التخطيط من خلال تحليل الأوضاع القائمة والتنبؤ بالأوضاع المستقبلية لتعيين الأهداف الواجب تحقيقها، ورسم السياسات والخطط التي على ضوئها يتم تحسين الأداء ورفع الكفاءات وتنسيق الأنشطة.

ثانيا-التنظيم: وهو بمثابة عملية حصر المهام الموكلة للإدارة الجبائية وتشكيل الهيكل التنظيمي مع اختيار أفراد الإدارة مؤهلين علميا.

ثالثا-القيادة بإصدار المسؤولين تعليمات للمستخدمين التي تهدف إلى تسريع وتيرة الاعمال والاهداف الادارية ورفع تحصيلاتها[2].

[1] زين يونس وعوايديمصطفى، الرقابةالجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، طبعة، 2مطبعة صخري، الجزائر، 2011، ص91

[2]سعيد عبد العزيز، عثمان شكري، اقتصاديات الضرائب سياسات ونظم قضايا معاصرة، طبعة الثالثة، دار الجامعية، لإسكندرية، مصر، 2007، ص323

رابعا-الرقابة: تسمح الرقابة في مجال الإدارة الجبائية بتقييم انجازات الإدارة ومعرفة العقبات التي عرقلت سير عمل الادارة والبحث عن الأخطاء وتحليلها ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرارها في المستقبل، حيث تتمحور رقابتها:

استرجاع الديون الجبائية من المكلفين وتقدير العقوبات الجبائية وغرامات التأخير, تنظيم وتسيير مصالح الجبائية والمعلومات الضرورية والقيام بالمراقبة الضريبة وتبقى أهم وظيفة تقوم بها الإدارة الجبائية هي تنفيذ القوانين الضريبة كما ينص عليها النظام ضريبي السائد .

1- وظيفة الرقابة:

عمليات الرقابة الجبائية جد مهمة في المجال الضريبي فالآفات التي تصيب سير الحسن في تحصيل ,كالغش والتهرب الضريبي تستدعي تدقيق والمتابعة من طرف أعوان مختصين لكشف هذا الجرم ,وتأكد من صحة تصريحات الجبائية وعدم تدليسها من طرف المكلفين .

كما ينجم عن الغش ضريبي متابعات قضائية في القضاءترفع من طرف الادارة الجبائية, ولي تحقق من التصريحات يجب مسك الوثائق وسندات المكلفيين والقيام ببعض التحريات والاستعلامات ومقارنتها بالمعطيات السابقة لمعرفة صدق تصريح الضريبي [1].

ومن هنا نستخلص أن الرقابة الجبائية لها وظيفة فتاكة لتخلص من هذه الجرائم في المجال الجبائي والعمل على إيجاد سبل متطورة لتعزيز قدرتها لمكافحتها أصبح أمرا ضروريا حتى أساليب تدليس صارت مستحدثة.

2-هدف رقابة الجبائية[2]:

أ- الغاية مالية واقتصادية:

[1]عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، طبعة الأولى، نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، دون ذكر سنة،ص46.

[2]عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، مرجع سابق، ص47

تمتع بالفطنة لاكتشاف مواطن الغش والتحايل من طرف الملزمين بالضريبة والقدرة على اتخاذ إجراءات سريعة لقمع كل مخالفة تمس سير الحسن لتحصيل الجبائي, كما ترفع من إيرادات للخزينة العمومية.

ب-الغاية الإدارية:

كشف الهفوات والعمل على إصلاحها من اجل تقديم متابعات مجدية تترصد المخالفين والقيام بتوعية أعوان التحري بالأخطاء المرتكبة .

ج -الغاية الاجتماعية:

بلوغ لمبدأ العدالة الاجتماعية في إخضاع كافة المعنيين بالضريبة بأداء التحصيل في أوقات محددة.

المطلب الثاني:

وسائل وأهداف الإدارة الجبائية

بالنسبة لدافعي الضرائب قد تبدو الضرائب بمثابة استغلال لدخلهم، خاصة إذا ما ظهرت علامات الفساد وتحقيق المصالح الشخصية في الجهات المشرعة للجباية، ولكن إذا ما تم استخدام الجباية وعائداتها بحكمة وبصورة سليمة فستعود بأهمية كبيرة على المواطنين، حيث هناك أهداف رئيسية توضح أسباب قيام الحكومات والأنظمة بفرض الضرائب وتتعمد الادارة الجبائية وسائل حديثة لتسهيل التحصيل الجبائي . فقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين كالأتي: الفرع الأول وسائل الإدارة الجبائية، أما الفرع الثاني أهداف الإدارة الجبائية.

الفرع الأول: وسائل الإدارة الجبائية

تتسع الهياكل التنظيمية قصد الاطلاع بمهامها بواسطة موارد بشريه وتجهيزات ماديه وذلك قصد ممارسة سلطاتها المخولة لها قانونا مع ضرورة المحافظة على حقوق وضمانات المكلفيين أثناء ممارسة اختصاصاتها.

أولا: الوسائل البشرية

العناصر البشرية اليوم في مقدمة برامج ومشاريع الإدارات المستحدثة وإذا كانت الموارد البشرية حاليا تدخل في إعداد الانشغالات الكبرى للإدارة ذلك هو التحليل الجديد الذي تؤكد على عدم تعبئه الموظفين كإحدى عناصر البرامج المسطرة وإنما جعلها أولوية يرتكز عليها في وضع هذه البرامج، فكلما كان الاهتمام متزايد بالموارد البشرية وبفعالية البرامج المخصصة لها لما تأثرت فرص المردودية بشكل فعال خصوصا وان كامل المردودية تحتل مكانة هامة في إدارة ال في جميع دول العالم[1].

التنظيم الحديث أثر على الجباية، بخصوص تصنيف موظفي مديرية الضرائب فيمكن التمييز بين صنفين من الأطر التقنية التي تختص بتدبير الأنظمة المعلوماتية الدولة ومهندسين تطبيقيين وإعلاميين متخصصين ومحللين، الأطر التي تتكون من مفتشية المالية بمختلف الرتب، رؤساء مكاتب، قابضو الضرائب، رؤساء مفتشيات...الخ

ثانيا: الوسائل المادية

قوه الإدارات الجبائية في العالم أصبحت تقاس بمدى الاستعمال والتحكم في إدارة المعلوماتية وعلى غرار باقي دول العالم التي تنفق أموالا طائلة لتطوير نظامها المعلوماتي، والذي يعتبر الإدارة الجبائية احد أكثر المستفيدين منه فان الإدارة الجبائية وخصوصا في الآونة الأخيرة أصبحت تعمل على تطوير نظامها المعلوماتي وذلك لما له من أهمية في الرفع من مستوى أداء الإدارة الجبائية.

فحجم العمليات الجبائية وطبيعتها وكذلك المساهمة في تدريب الموارد البشرية وتحسين العلامة مع المكلفين، من خلال تقديم خدمات في المستوى اللائق وتجنب ارتكاب الأخطاء المادية

[1] حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص118

والمساهمة أيضا بالتعجيل في الفصل فالمنازعات الجبائية وتحسين عمل مفتشي الإدارة الجبائية[1].

الفرع الثاني: أهداف الإدارة الجبائية

تسعى الإدارة الجبائية لتحقيق أهداف كثيرة تتمثل لاسيما في تقديم أحسن الخدمات للمكلفين بالضريبة (أولا) وضمان استمرارية الخدمة (ثانيا):

أولا–تقديم أحسن الخدمات للمكلفين بالضريبة:

يجب استضافة المكلفين بسعة صدر وتقديم لهم كل المعلومات الضرورية التي تسهل لهم دفع المستحقات في اجل معين ،كما تلزم الإدارة الجبائية موظفيها لتدريبات تؤهلهم للأداء التقني الضريبي بصورة متكاملة وصادقة ودقيقة[2].

ثانيا–ضمان استمرارية الخدمة:

الحرص على الحضور اليومي للموظفين لتفادي حدوث تأخيرات على الزبائن والعمل على مراقبة وظائف حسب كل مكتب جبائي بشكل منتظم.

وسماح بالتحاق تقنيات شبكة المعلوماتية للجميع في المنازل والمكتبات، ليتمكن المواطن من التواصل.

---

[1]مختار حماد، تأثير الإدارة الالكترونية على المرفق العام وتطبيقها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص105

[2]عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، طبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، لبنان، 2006، ص189، ص191.

المطلب الثالث:

دور الإدارة الجبائية

باعتبار الإدارة الجبائية مؤسسة عمومية وعنصر ذات دور مهم في الدولة في تحصيل الايرادات وزيادة الدخل القومي، لذا فزيادة فعاليتها يعتبر من أولويات الدولة من انتقاء عناصر بشرية مؤهلة تدفع بمنظومتها لرقي والتقدم، وفي هذا المطلب قمنا بتوضيح بعض الأدوار التي تمارسها الإدارة الجبائية, حيث قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين كالأتي: الفرع الأول الالتزام بالتصريحات الجبائية والفرع الثاني مراقبة التصريحات الجبائية.

الفرع الأول: الالتزام بالتصريحات الجبائية

الإقرار الضريبي العمل الأول والجوهري الذي بواسطته يقر المكلف بدخول أرباح له، ويتعهد أن يجري مع الإدارة الجبائية حوارا من شانه أن يتيح لها بان تحدد على أساس من الدقة مبلغ الضريبة الواجب دفع.

وان هذه الوثائق تكون مكتوبة وترسل طواعية للمصالح الجبائية المختصة على ضوء رقم الأعمال والأرباح ضمن الآجال المنصوص عليها في التشريع الضريبي من قبل المكلف أو الغير، حيث تتضمن معلومات مهمة عن تاريخ بداية أو توقف نشاط الخاضع للضريبة أو تقدير إيراداته المحققة خلال مدة زمنية محددة ومصدرها وكذا الإعفاءات الممنوحة له، وهذا بهدف تمكين المصالح الإدارية المعنية من تأسيس الوعاء الضريبي وحسابه مع الاحتفاظ بحق الرقابة[1].

[1] ايت دحمان سيدعلي، شريف أمينة، التصريحات الجبائية في المؤسسة العمومية الاقتصادية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد،، 01الجزائر، 2023، ص909

الفرع الثاني: مراقبة التصريحات الجبائية

تلعب الإدارة الجبائية دورا مهما لتأكد من حقيقة التصريحات الجبائية بالنسبة للمكلفين ولاسيما تدقيق في الوثائق الممنوحة نلخص هذا الدور فيما يلي:

*-تحري في السندات المقدمة من طرف المكلف[1]

*- مقارنة التصريحات بالمعلومات المتحرة عنها والوصول إلى نتيجة مؤكدة.

*- التماس سندات إضافية من المكلف المرتبطة بالحسابات ورسوم على القيمة المضافة بشكل تبريرات.

*-التيقن من صحة الحسابات المطبقة على المادة الضريبية لإخراج الوعاء الضريبي.

[1]محمد زرقون، سليمان عتير، جدوى الرقابة الجبائية في تدقيق التصريحات الضريبية للمؤسسات الاقتصاديالجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الأول، الوادي، الجزائر.2014، ص47.

المبحث الثاني

إصلاحات الإدارة الجبائية

باشرت عدة دول على غرار الجزائر على إصلاح إدارتها الجبائية، وإن كان يختلف من دولة لأخرى تبعا لدوافعه وأهدافه.

في الواقع العملي يوجد ارتباطا وثيق بين أساسية الضريبية والسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، لذا فإن إصلاح الإدارة الجبائية يرتبط أساسا بمفهوم الإصلاح الشامل الذي يجمع بين إعادة النظر في التنظيم والمهام وأساليب العمل من جهة وتحسين النظام الضريبي من جهة أخرى وذلك لما له تأثير على الاقتصاد الوطني. .سوف نتعرض في هذا المبحث إلى:**مفهوم إصلاح الإدارة الجبائية،دوافع إصلاح الإدارة الجبائية وعوامل نجاحها ومصالح الإدارة الجبائية.**

المطلب الأول

مفهوم إصلاح الإدارة الجبائية.

حرص الاهتمام كبير لدى الاقتصاديين لما له من تأثير على التنمية في ترقية الإدارة ،حيث يتوقف نجاح سياسة الضريبية على كفاءة الإدارة الجبائية، لذا تسعى الدول ولاسيما النامية منها لإصلاح إدارتها الجبائية بهدف مواكبة التغيرات الحاصلة في بيئتها الداخلية والخارجية هذا من جهة وتحسين التنمية بمفهومها الواسع من جهة أخرى ,لذا سنتعرف على تعريف الإصلاح الجبائي وخطوات عصرنة الإدارة الجبائية.

الفرع الأول: تعريف الإصلاح الجبائي.

فهو التعبير الصريح عن الإرادة السياسية للدولة في إعادة تشكيل النظام الضريبي وتنويع في الرسوم والغرامات وادخل الإعفاءات والامتيازات الضربية, كما أن وجود كفاءة الجهاز الجبائي من الأشخاص المؤهلين علميا وفنيا وأخلاقيا مما يعني زيادة قدرة الحكومة

على القضاء على التهرب الضريبي، بحيث تصبح إيرادات الجبائية كافية لتحقيق النهوض بمشاريع الدولة وتمويل إنفاقها[1].

يمكننا القول أن الإصلاح الجبائي عملية تسهل برنامج الجبائي وتسيير وتطبيق العدالة من حيث إلغاءها على الفقراء وتطبيقها على أصحاب الثروات والمداخيل المالية كل حسب وعاءه ضريبي المعتمد حسب القانون الضريبي المنصوص عليه [2].

الفرع الثاني: خطوات عصرنة الإدارة الجبائية:

تعمل الحكومة لابتكار تدابير ملموسة وعصرية لارتقاء بنوعية الخدمات وتبسيطها.

أولا- النظام المعلوماتي في ترقية نوعية الخدمة الجبائية:

إن التحولات الجبائية في مخطط النظام الجبائي والتنظيم الإداري وكذا تطور تكنولوجيا الإعلام هي في حاجة إلى وضع نظام معلومات جديد يقترب من مرحلة التقارب (النموذج الأولي ودراسات المناهج الكبرى) حيث أن المبادئ التوجيهية والأهداف الإستراتيجية تكمن في[3]:

- تحسين مفهوم المادة الجبائية؛
- تقديم أفضل الخدمات؛
- إدراج تنظيم الآلي بدء من الاستقبال إلى تحديد الوعاء الضريبي ؛
- الاستشارات السريعة مع مختلف المصالح وتبادل الآراء وتوطيد التعاون بينهم؛
- دمج الالكتروني من تسيير ملفات المكلفين وحساب المادة ضربية ورسوم وإعداد قوائم رقمية لحصر المكلفين بالضريبة.

---

[1] عمار السيد عبد الباسط، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم، الطبعة الأولى، مكتبةالوفاء، دون بلد،2013، ص27.

[2] عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري، وتحدث الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، الجزائر 2003، ص249.

[3] ناصر مراد، دورية علمية محكمة متخصصة، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي على، العدد13، البليدة، جوان 2018، ص39.

- استدعاء المكلفين الكترونيا؛
- إتاحة المقارنة للمعطيات بدخول لملفات الزبائن حاسوبيا؛
- تقييم أداء الإدارة حسب تحصيلات المسددة في الآجال المحددة؛

ثانيا- تنظيم الالكتروني في زيادة الرقابة الجبائية:

يهدف برنامج النظام المعلوماتي إلى إرساء إدارة الكترونية تجعل من نشاط الإدارة الجبائية آلي وغير مادي، فمن الناحية فإن النظام المعلوماتي يهدف إلى:

- أثمنة الإجراءات والمهام المكررة والتي تكون شاقة ومتعبة في المعالجة اليدوية في أغلب الأحيان؛
- التخفيض والحد من مخاطر الأخطاء أثناء إدخال البيانات بفرض الضرائب للمكلفين ؛
- إنشاء واجهات مع هيئات عمومية أخرى في إطار البحث عن المعلومة[1]؛
- توفر المعلومات في الوقت الحقيقي لصانعي القرار؛
- إمكانية تتبع أفضل للمعلومات حول المكلفين بالضريبة؛
- إعداد برنامج التحقيق في المحاسبة على أساس معايير موضوعية وقابلة للتحقيق فيها؛
- اتصال مراقب للمستخدمين في قواعد البيانات للمكلفين بالضريبة؛
- توجيهات النظام المعلوماتي.

[1] خير الدين شرواطي، دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد، 17العدد،، 01البليدة، دون ذكر سنة ص397وص398.

بعد التحول من نظام معلوماتي كلاسيكي إلى نظام معلوماتي متطور، نتيجة لظهور الابتكارات المقدمة في السوق المعلوماتية، وبالأخص إدارة المحتوى وطرق الوصول لتامين المعلومات الهامة الكترونيا وحمايتها من القرصنة المواقع.

المطلب الثاني

دوافع إصلاح الإدارة الجبائية وعوامل نجاحها.

لقد لجأت عدة دول إلى إصلاح منظومتها الجبائية ولاسيما الدول التي تعاني مشاكل في إدارة نظامها الضريبي، وذلك نتيجة التطور المتسارع في المجال التكنولوجي الذي أحدث تغيرات عالمية في كافة المجالات، وكذا الأزمات الاقتصادية العالمية سوف نتطرق في هذاالمطلب إلى فرعين :الفرع الأول: نتكلم فيه عن دوافع إصلاح الإدارة الجبائية،أما الفرع الثاني :نتحدث فيه عن عوامل نجاح عملية إصلاح الجبائي،

الفرع الأول: دوافع إصلاح الإدارة الجبائية.

تعرضت الإدارة الجبائية لعدة مطبات دون الوصول لأهدافها، ومن أبرز مسببات الإصلاح تتمثل فيمايلي:

أولا- تضخم عدد الهياكل الإدارية:

تعاني الإدارة الجبائية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتماثل مهامها وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التوصل إلى إدارة بأقل تكلفة، وفي هذا الشأن يرقى برنامج العصرنة إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

ثانيا- تدهور وضعية الهياكل الإدارية.

تعاني الإدارة الجبائية من أن نصف الهياكل الإدارية تتراوح ما بين المتوسطة والسيئة وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب[1].

وهذا ما يضفي صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما استدعى عملية عصرنتها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

ثالثا- استفحال ظاهرة الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي:

لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وأنا خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، أصبح من الضروري عصرنة الإدارة الجبائية من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي.

الفرع الثاني: عوامل نجاح عملية إصلاح الجبائي.

لكي تتم سير عملية الإصلاح الجبائي في طريق يتميز بنجاح،تمر بعدة عوامل كما يلي:

أولا- تبسيط النظام الجبائي:

إن النظام الجبائي رغم قرارات التعديلات المتعاقبة من خلال قوانين المالية لكل سنوات تميزت بتعقيده وثقله في هذا الصدد تم إلغاء الضريبة التكميلية وتم تعويضها بضريبة وحيدة على الدخل الإجمالي كما ظهر من خلال الإصلاحات الضريبية الجزافية الوحيدة التي جاء فيها قانون المالية، حيث[2]أصبحت تفرض وجود إدارة فعالة ممركزة ومتخصصة تتمثل في المركز الجواري للضرائب.

---

[1]فارس بن يدير، مصطفى ايدير، محمد زرقون، عصرنة الإدارة الضريبة وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد، العدد08، 01الجزائر، 2022، ص120.

[2]موسى شتوي، الضريبة ودورها في الإنعاش الاقتصادي، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2010، ص64.

ثانيا- تحقيق التنمية الاقتصادية:

إن موضوع الإصلاحات فيما يخص التوازن في جانبه الاقتصادي يتمثل في إيجاد تحفيزات جبائية تهدف إلى الزيادة في الاستثمارات سواء كانت داخلية أو خارجية مثل الاستثمارات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنجد أن النظام الجبائي الجديد قد أخذ بعين الاعتبار مبدأ العدالة، حيث قامت الجزائر بمجموعة من الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر مع مختلف بلدان العالم أدت عمليا إلى قيام السلطات العمومية ببذل جهود كبيرة لتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بوضع تنظيم مصرفي جبائي وجمركي ملائم للاستثمارات الأجنبية.

ثالثا- محاربة الغش والتهرب الضريبي:

وفي هذا الإطار وحرصا على تجسيد مبدأ المساواة أمام الضريبة تم اتخاذ عدة تدابير على المستوى القانوني والتطبيقي ونفس الأمر بتطبيق على تأسيس إجراء، التحقيق وكذا حق المعاينة بترخيص من القضاء، حيث تم تأسيس تقنيات جدية للرقابة الجبائية من أجل تقوية وسائل مكافحة كل أشكال الإضرار بثروة الوطن وفي هذا الصدد تم استخدام مصالح مختصة في الرقابة الجبائية.

رابعا- اختياراليد العاملة الكفؤة:

حتى يكون الإصلاح الجبائي معنى يجب أن يكون مدعوما بإدارة جبائية فعالة، فهي المسؤولة عن تنفيذه وتطبيقه وحرصا على رفع كفاءة الإدارة الجبائية في إطار إصلاح ضريبي لابد من عمل على انتقاء المستخدمين الملائمين والأكفاء، ووجب أن يكونوا من خريجي الكليات والأقسام المتخصصة كالاقتصاد,القانون، إدارة أو معاهد ومدارس التكوين

ذات الصلة بالمجال الضريبي المدرسة الوطنية للضرائب مع مراعاة مسارهم التكويني واستعداداتهم النفسية للعمل في الإدارة الجبائية[1].

المطلب الثالث

مصالح الإدارة الجبائية

أدت الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية إلى إعادة هيكلة المصالح الجبائية وتطوير تطبيقات جديدة تدمج أنشطة معينة لهذه الهياكل الجديدة أهمها استقبال المكلفين بالضريبة، إدارة الملف، التكفل بالتحصيل وتسيير الوعاء الضريبي على المستوى المركزي شهدت هذه الفترة إدخال تقنيات ومعلومات واتصالات جديدة مثل تطوير الشبكة الداخلية والموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب، ونشر نظام الرسائل الذي سهل التواصل مع المديريات ضريبية. تطرقنا في هذا المطلب إلى فرعين لمعرفة الهيكل التنظيمي للجباية في الجزائر الفرع الأول على المستوى الوطني ,أما الفرع الثاني على المستوى المحلي.

الفرع الأول: على المستوى الوطني.

بهدف الاستجابة لتطلعات لطموحات مكلفين بالضريبة، لجأت السلطات العمومية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2020 القيام بعدة تعديلات على برامج الإصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية حيث شملت هذه التعديلات تنظيم الإدارة الجبائية على مستوى

[1] قاسمي مريم، إصلاح هياكل الإدارة الجبائية، مذكرة ماجستير فرع دولة والمؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2014، ص105.

مصالحها المركزية ومصالحها الخارجية أساليب العمل ،إعادة تشكيل أنظمة فرض الضريبة,قامت المديرية العامة خلال هذه الفترة، بإعادة النظر في الاختصاص الإقليمي[1]، غير أن هذه المصالح لم تجسد على أرض الواقع وتطبيقا لمخرجات جلسات الوطنية حول الإصلاح الجبائي[2], قامت سلطات العمومية بإعادة تشكل الإدارة الجبائية على المستوى المركزي، حيث أصبحت تضم ثلاث (03) أقسام وأربعة (04) مديريات دعم ومساندة ومن مهامها:

- القيام بتحضير وإعداد نصوص تشريعية .
- تامين سبل ضرورية لصياغة الوعاء الضريبي وتحصيل رسوم والغرامات .
- إبلاغ وترشيد تنظيم جبائي المرتبط بالوعاء والمراقبة والمنازعات الجبائية
- إتمام دراسات الإستراتيجية للتحديث وكفالة انجازها؛
- توسيع وإصدارمنظومة معلوماتية.

في إطار التنظيم الجديد من المصالح مركزية التالية:

❖ **المفتشية العامة للمصالح الجبائية:** وهي مكلفة بالرقابة الخارجية على مختلف المصالح الجبائية.

❖ **قسم تشريع وتنظيم جبائيين والشؤون القانونية:** إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية والاتفاقيات الدولية .

[1] خروبي هني، انعكاسات الإدارة الضريبية وتحسين خدماتها على المردودية جبائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، الجامعة حسيبة بن بوعلي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شلف، 2022، ص77.

[2] مرسوم تنفيذي، رقم 21-252 المؤرخ، في 06جوان2021، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة المالية، ج.ر.ج.ج، العدد47، الصادرة في 15جوان2021.

❖ **قسم التسييروتحصيل جبائي وعصرنة المنظومة المهنية:** تكلف بتحديد وتبسيط الإجراءات الجبائية المتعلقة بتسيير الوعاء والتحصيل ومتابعة نشاطات المصالح الجبائية، وكذا إعداد إستراتيجية ترقية الانظمة الوظيفية.

❖ **قسم الرقابةوالتحقيقات الجبائية:** تسهيل وإيضاح وظيفة رقابة وتحقيق الجبائي،وشغل على محاربة تدليس وتهريب ضريبي .[1]

❖ **مديريات الدعم والمساندة:** مديرية الأنظمة المعلوماتية تظم أربع مديريات فرعية وهي تعمل على انسجام نمط معلوماتي وإدراج مستجدات تكنولوجية جديدة [2].

❖ **مديرية المستخدمين والتكوين:** تضم ثلاث مديريات فرعية، وهي مكلفة بتسيير المستخدمين وضمان المتابعة والتقييم ومسك بطاقة مركزية للعقوبات التأديبية، وكذا إنشاء الهيئات الاستشارية ولجان الخدمات الاجتماعية.

❖ **مديرية الوسائل والمنشآت القاعدية وعمليات الميزانية:** تضم ثلاث مديريات فرعية وهي مكلفة بضمان استغلال وصيانة المنشآت القاعدية والتجهيزات وإعداد توقعات الميزانية والسهر على تنفيذ الاعتمادات الممنوحة.

❖ **مديرية الاتصال:**

هذا الهيكل الجديد للمديرية العامة على مستوى المركز، والذي يتبع لاحقا إعادة تشكيل مصالح خارجي أو تعديلها بما يتماشى والتنظيم الجديد للإدارة الجبائية ولاسيما وإن إنشاء مراكز الضرائب ودخولها حيز الخدمة، جعل مديرية الولائية للضرائب تشكل عبء على الإدارة الجبائية.

---

[1] انظر للمادة 5، من المرسوم تنفيذي رقم 21-252، سابق الذكر.

[2] خروبي هني، مرجع سابق، ص79.

شكل 01: الإطار التنظيمي للمديرية العامة للضرائب لسنة 2021.

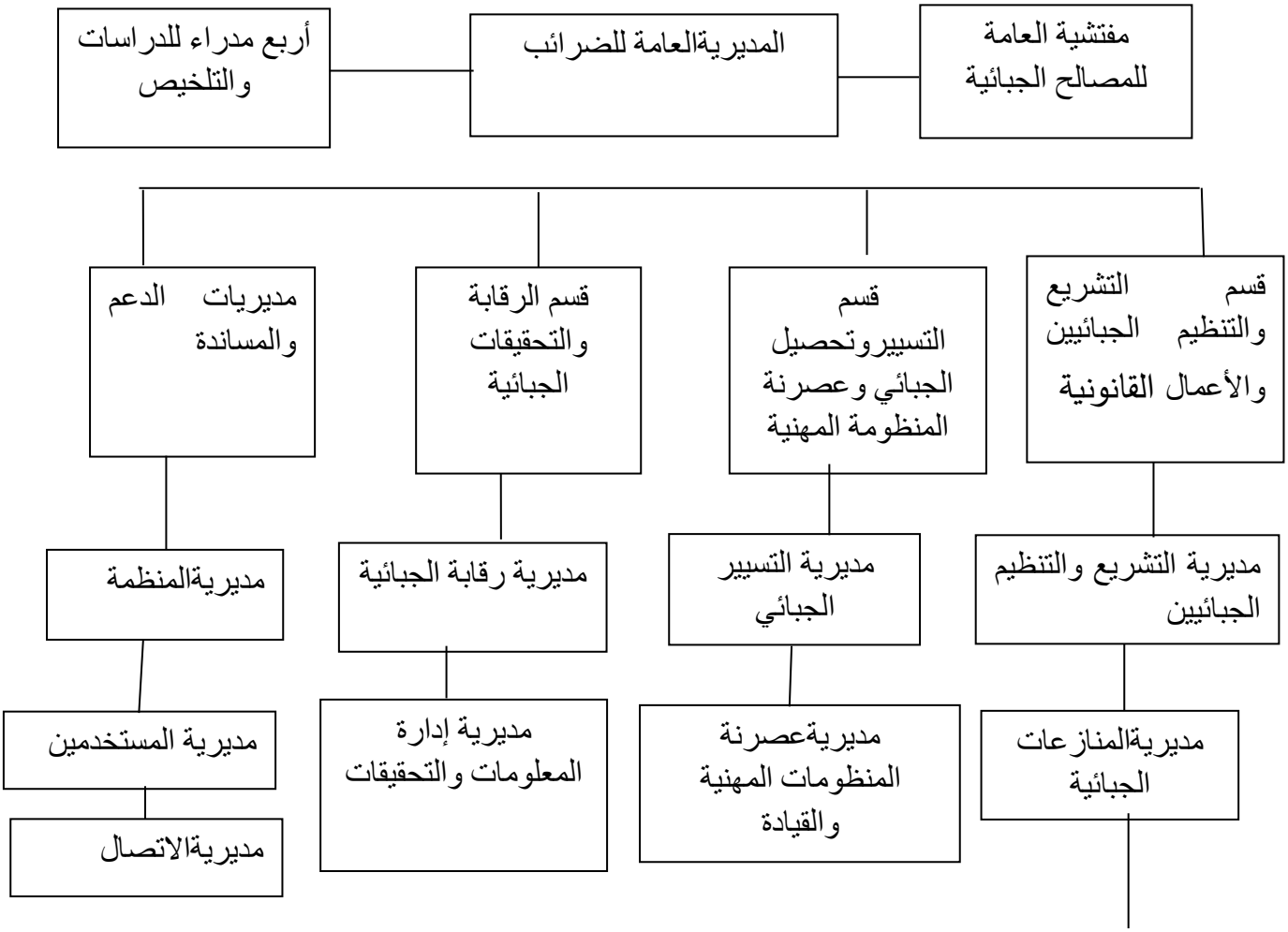

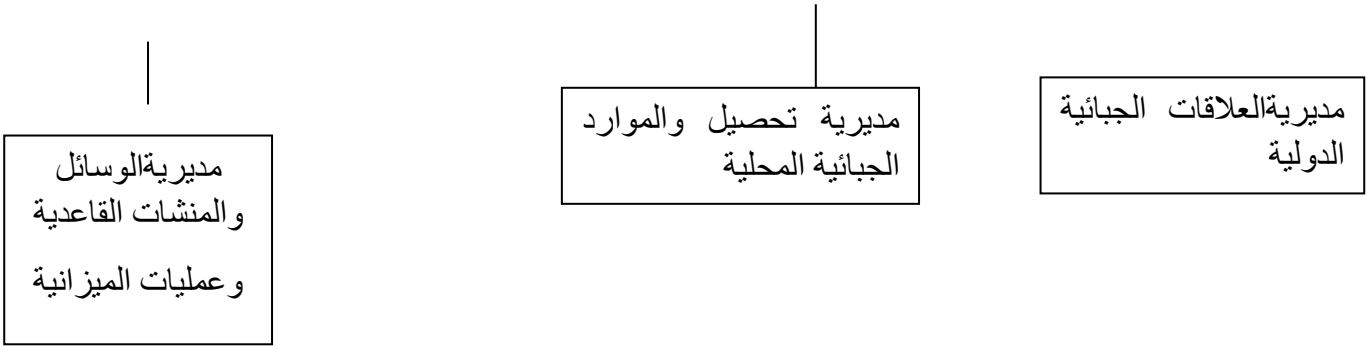

المصدر: مرسوم تنفيذي 21-252، مؤرخ في 06 جوان 2021.

الفرع الثاني: على المستوى المحلي.

أولا- مراكز الضرائب CDI:

هو مركز مستحدث يسعى لإعطاء مصلحة وجودة لتوطيد علاقة وشراكة جديدة مع المعنيين بالجباية,وتقدير نشاط وتنسيق وكذا آليات عمل المركز [1].

ا-وظائفه:

-يقبض سندات ضريبة لشركات الأفراد المعنويين .

-تحكم في وثائق الجبائية لزبائن تابعين لنظام حقيقي لتسليم الجبائي.

-الاعتناء بالبرامج والأرباح والكسب الجبائي.

-معالجة الأساليب المالية لتسديد وتقييم الأموال.

- فحص عن الأخبار الجبائية واستخدامها ومتابعة التصريحات.

- وضع خطط ضرورية والعمل بها وتقويم نتائجها.

- جمع الشكاوي ومعالجتها.

- ملاحقة المنازعات القضائية.

- استرجاع ديون وضريبة على القيمة المضافة[2].

-تحسين جودة الاستقبال والاعلام

- تنظيم جدول المواعيد.

- إعلام وتبليغ المستلزمين بالضريبة

- تنشيط مراكز الضرائب.

[1]محمد العلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص146.

[2]محمد لعلاوي، مرجع سابق، ص146.

الشكل رقم02: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب.

المصدر: ادارة الضرائب لولاية البويرة.

ثانيا- المركز الجواري للضرائب CPI:

يعد المركز الجواري للضرائب إدارة جديدة مستحدثة تختص في دراسة الوثائق الجبائية وزيادة الإيرادات الواسعة, من رسوم ملزمة من صنف هائل للأفراد ملزمين بالجباية التابعين لضريبة الجزافية الوحيدة وكذا الأفراد الذين يكسبون أرباح من العقارات.

ا-عمله:

- تسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب وكذا المراقبة.
- تقديم اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في متنوع المراقبات.
- معالجة الاستنكارات التي باشرها المكلفين بالضريبة[1].
- تنفيذ الخطوات الموجودة في التشريع المرتبطة بتقاضي الإلزامي للضريبة .
- تشكيل ومسك فهارس المصادر المحلية للبيانات بطاقيات المكلفين بالضريبة مقيمين في محيط مركز الجواري للضريبة والأملاك العقارية.
- مواصلة تنفيذ تدابير الرقابة وفحص المادة المعرضة للضريبة وطرح فعاليات المصالح المعنية .
- مراجعة كل الطعون والنزاعات والتكفل بإجراء التبليغ والأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض المقررة.
- متابعة القضايا النزاعية في المجال الجبائي.
- توفير أفضل استضافة للمكلفين بالضريبة.
- تنظيم جدول المواعيد.
- إصدار المعلومات لصالح الخاضعين للجباية[2].

---

[1] www.medgi.gov تم الاطلاع عليه يوم 2024/03/3.

[2] أحسن زكي، سمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبي في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد03، العدد1، 2020، ص27.

ثالثا- مديرية ولائية للضرائب:

توجد واحدة في كل ولاية في رقعتها الجغرافية ,لها أداء مميز في اختصاص الرقابة الجبائية والمتابعة كما تضم 5 مديريات فرعية .

ا-اهتماماتها:

تمارس صلاحياتها على المراكز ضرائب ومراكز جوارية للضرائب ,تعتني بتطبيق القانون الجبائي وملاحقة وترصد فعالية الهياكل المحلية التابعة لها.

ب- مهامها[1]:

- يشرع بضم المواد الأساسية لإنشاء تقييمات الضريبية .
- تعلن الجداول والسندات المتعلقة بالإلغاءات والتخفيضات الضريبية.
- تجتهد لتحسين جودة أداء مصالحها الضريبية التابعة لها.
- تعتني ببرامج التحصيل الضريبي والرسوم .
- سهر عل حسن سير مكتب القباضة ضريبية .
- تلاحق دعاوي المرفوعة أمام القضاء المرتبطة بنزاعات الجبائية.
- جمع المعطيات الجبائيةو الاستفادة منها.
- تحضر أنظمة تدخل لدى الزبائن .
- تتعقب تقدمات الدعاوي المطروحة أمام القضاء في ميدان الضريبي.

[2]-تقدر احتياجات المديرية من وسائل بشرية ومادية وتقنية ومالية وتعد تقديرات ميزانية المطابقة لذلك

-تعد الميزانية المتعلقة بالوسائل الادارية للجباية.

---

[1]مرسوم تنفيذي رقم 06-327، مؤرخ في24 سبتمبر 2006، يتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحيتها، ج.ر. ج.ج، العدد59، الصادرة بتاريخ 24 سبتمبر 2006.

[2]أنظر المادة 17، مرسوم تنفيذي 06-327، سالف الذكر.

- تنصيب الموظفين حسب احتياجاتها ووفق شروط القانونية .

-القيام بدورات تاهلية وتكوينية للعنصر البشري لرفع من مؤهلاته .

-نشر وكيفية سير عمل المديرية الولائية للضرائب.

- تكفل حفظ السندات جرد الثروات.

-تحسين جودة استقبال المكلفين بالضريبة.

- تعلن الاخبار لفائدة المعنيين بالرسوم ضريبية.

الشكل رقم04: تنظيم الؤسساتي للمديريةالولائية للضرائب

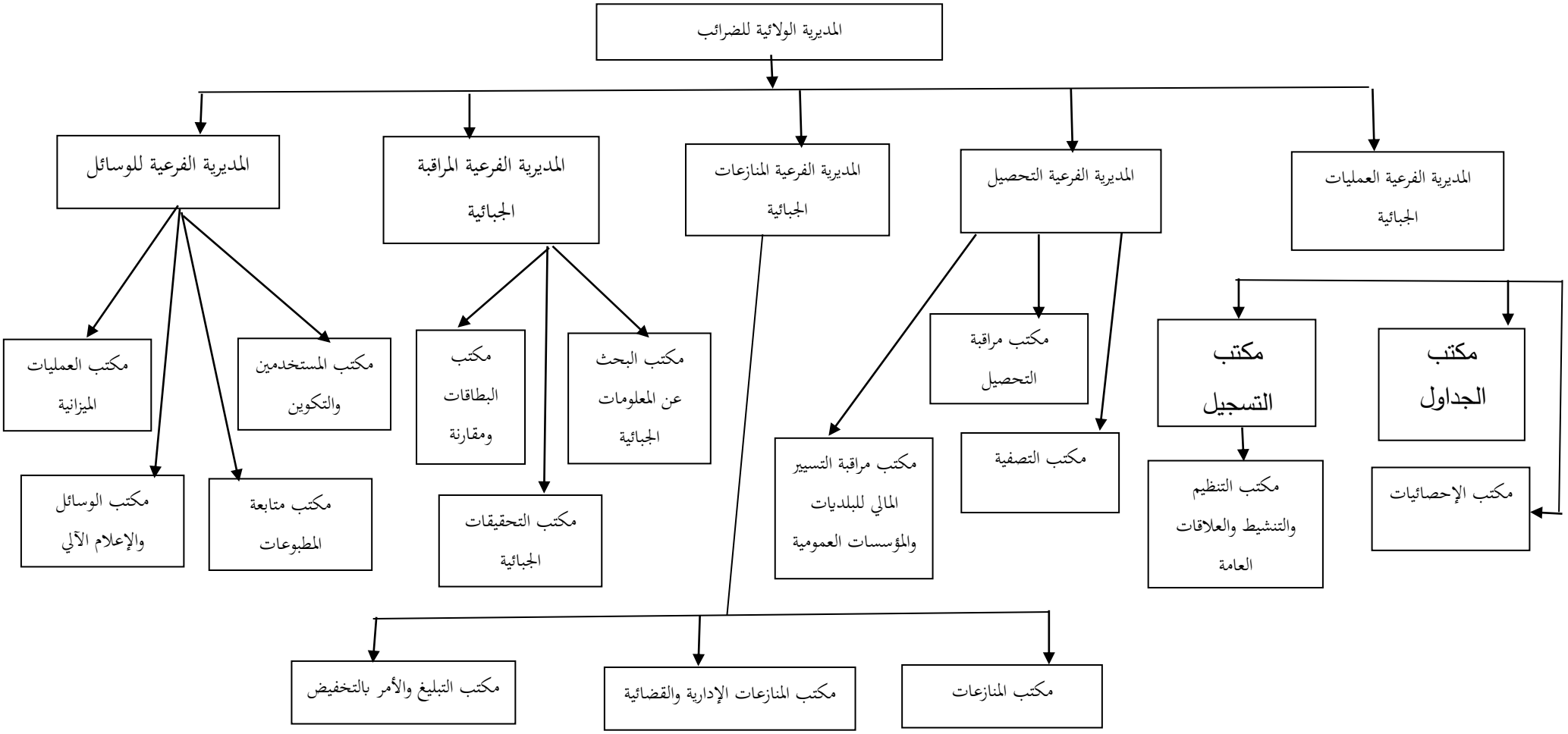

المصدر: مصلحة الضرائب لولاية البويرة

الفصل الثاني

الإطار الإجرائي للإدارة الجبائية لتحقيق التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني

الإطار الإجرائي للإدارة الجبائية لتحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

اتبعت السلطة العامة عدة إجراءات لتجسيد الهدف المالي والاقتصادي والاجتماعي بهدف تحريك عجلة الاقتصاد من اجل تحقيق تنمية شاملة ورفاهية اجتماعية حيث سعت إلى انتهاج مبدأ التعديل في المجال القانوني والتشريعي والتنظيمي لأحداث نقلة ملحوظة للإدارة الجبائية، وذلك يتجسد في السرعة والقرب من المواطن والدراسة الجدية في اتخاذ القرار وتهدف إلى تبسيط النظام الجبائي ولكن بالرغم من الجهود القائمة من ناحية سلطات وطنية وحتى محلية لأجل تحسين الإدارة الجبائية وترقيتها إلى مصاف الإدارات العالمية وانتعاش أسلوب الجبائي، إلا أن عملية الإصلاح لا تزال مثقلة بالعراقيل والمشاكل التي تحول دون تحقيق الهدف المسطر لها في ميدان تحصيل الجبائي الذي يدفع بدوره عجلة الارتقاء الاقتصادي.

سنحاول في هذا الفصل تطرق إلى الإجراءات المنتهجة من طرف الإدارة الجبائية لتحسين المجال المالي والاقتصادي والاجتماعي وتحديات الإدارة الجبائية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول

الإجراءات المنتهجة من طرف الإدارة الجبائية لتحسين المجال المالي والاقتصادي والاجتماعي

لجأت سلطات العمومية إلى استعمال عدة طرائق قانونية وأخرى تنظيمية لإصلاح الأوضاع الاقتصادية للدولة، ومن بين هذه التدابير والإجراءات تحسين وتطوير آليات الرقابة للتحكم في التسيير جودته والتنويع في الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار من اجل تحسين القدرة الشرائية للمواطن وتحسين الجانب الاجتماعي له، ولإحراز هذه الأهداف المسطرة يجب تامين السيولة المالية لصندوق الدولة بشكل منتظم، وذلك باستعمال الضريبة كأداة فعالة لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق رفاهية اقتصادية والاجتماعية ,من خلال الاعتماد على الإجراءات تسعى إلى تحقيق الهدف المالي (المطلب الأول)، الهدف الاقتصادي (المطلب الثاني)، الهدف الاجتماعي (المطلب الثالث).

المطلب الأول:

الإجراءات المنتهجة لتحقيق الهدف المالي:

في إطار إصلاح الإدارة الجبائية من اجل تجسيد الهدف المالي للضريبة، وبهدف مواجهة نفقات التسيير حيث حرصت الأجهزة العمومية على اتخاذ عدة تدابير ترمي إلى حوكمة قيادة الملفات الجبائية وتحسين الخدمة العمومية وتبسيط كافة الإجراءات المتعلقة بتحصيل الجبائي بالإضافة إلى تقوية آليات المراقبة الجبائية وتحسين الخدمات العامة. تطرقنا في هذا المطلب إلى ثلاثة فروع كالأتي: الفرع الأول يتحدث عن التحكم في التسيير، أما الفرع الثاني نتكلم فيه عن تبسيط تحصيل الضريبي ,الفرع الثالث آليات رقابة جبائية.

الفرع الأول: التحكم في التسيير

بهدف تحقيق المطلب المالي للجباية، انتقلت الإدارة الجبائية من إطار نهوض بالمنظومة الجبائية إلى إدارة ديناميكية فعالة قصد مصاحبةالمستجدات الناتجة في البيئة الداخلية والخارجية، وذلك من خلال حوكمة تسيير الملفات الجبائية والحرص على تقديم خدمات ذات نوعية لمستعمليها.

أولا–حسن توجيه ملفات جبائية: باعتبار الإدارة جبائية هي الوسيط بين الخاضعيين لرسوم والصندوق العمومي باشرت سلطات العمومية إلى وضع عدة آليات وإجراءات تهدف إلى حوكمة سير عمل الملفات جبائية مما يؤدي إلى تجسيد مردودية الجبائية بكل فعالية.

ثانيا–تعويض ضرائب نوعية بالضرائب تركبية:

بهدف تعزيز جباية العادية وتقليل الثقل الجبائي على المكلفين بالضريبة ورفع من نسب تحصيل ضريبي، لجأت الحكومة إلى تعويض ضرائب التركيبية محل ضرائب تحليلية، أي التحول من إخضاع كل جزء من أجزاء الدخل أو الربح إلى ضريبة خاصة لها قواعدها وإجراءاتها إلى إخضاع كافة المداخل والأرباح إلى ضريبة واحدة، وذلك من خلال تبني نوعية من الضرائب ذات بعد عالمي.[1]

ثالثا–اعتماد نظامين جبائيين لفرض الضريبة:

يهدف التحكم في الملفات جبائية وحرصا على تكيف مع عالم يتطور بشكل مستمر، لجأت السلطات العمومية لتبسيط مهام الإدارة الجبائية إلى اعتماد أنظمة ضريبية فيما يلي:

[1] المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz, ,اطلع عليه يوم15 /2024/02.

* نظام الربح الحقيقي لفرض الضريبي.

* نظام ضريبة جزافية وحيدة لفرض ضريبية.

رابعا- اعتماد أسلوب التصريح

يهدف تحصيل للإيرادات وتجسيد مبدأ الاقتصاد في النفقات وتدعيم ترقية العلاقات بين إدارة الجبائية والمعنيين بها، اعتمدت الجهات العليا في جزائر نظام تصريحي، حيث يتمثل هذا النظام في قيام المكلف تلقائيا وطوعيا في تحديد نظام ضريبي ومن ثم تصفية ضريبة وتسديد مقدارها دون تدخل الإدارة جبائية، وهذا باعتبار أن تصريح الخاضع لضريبة يعد صحيحا مبدئيا، لافتراض حسن نيته لأنه هو اعلم بمداخيله وأرباحه[1].

الفرع الثاني: تبسيط تحصيل ضريبي:

باعتبار تحصيل ضريبي يتميز بطبيعته فنية الإجرائية وخاصيته جبرية، كما انه يرتبط بمختلف قطاعات الاقتصادية واجتماعية داخل دولة وله تأثير على حجم إيرادات الخزينة العمومية، إذ يقوم بتحويل أرقام مبالغ ضريبية لنقود فعلية، حيث باشرت الجهات عليا في الجزائر على رفع من تجسيد هدف مالي للضريبة، وذلك من خلال تبسيط إجراءات تحصيل ضريبي مع الأخذ بمبدأ ملائمة في تحصيل وتبسيط إجراءات المرتبطة بالمتابعات تجاه المكلفين بالضريبة، بالإضافة إلى إلزام كافة المكلفين لتسديد الحد الأدنى للضريبة مقدرة

[1] قحموش سامية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة تصريحات جبائية، مذكرة لنيل شهادةماجيستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي، ورقلة،2011-2012، ص 60

ب10.000دج بعنوان كل سنة مالية، مهما كانت نتيجة أو رقم أعمال محقق[1]، و كذا عدم تطبيق غرامات التأخير حينما يكون تسديد الكترونيا.[2]

الفرع الثالث: آليات الرقابة الجبائية

طرق الرقابة جبائية متعددة نذكر منها:

- دعم نظام الضريبي كتسهيل إجراءات جبائية، من خلال تأسيس ملف جبائي وزيادة تشديد على المتهربين من الغرامات بشتى طرق مختلفة.
- عصرنة الإدارة جبائية.
- رفع كفاءة العنصر البشري المستخدم لدى هيكلية إدارة جبائية.
- تكثيف التعاون مع مصالح جمارك وذلك وفق:
- نقل المعلومات حول قنوات التهريب.
- تبادل ملفات لمكافحة تهريب.[3]

المطلب الثاني:

الإجراءات المنتهجة لتحقيق الهدف الاقتصادي

اعتمدت الهيئات العامة على عدة معدات تندرج ضمن سياستها الاقتصادية، بهدف تجسيد النمو على صعيد الوطني ، وهذا من خلال صعود بكفاءة وفعالية للإدارة جبائية،

---

[1]قانون رقم14-10، مؤرخ في 30ديسمبر2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، ج.رج، ج، العدد78، الصادرة في 31ديسمبر 2014،ص20.

[2]قانون رقم16-14، مؤرخ في 28ديسمبر2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج.ر، ج، ج، العدد77، الصادرة29ديسمبر 2016. ص31.

[3]كحلة عبد الغني،تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الاصلاح الضريبي، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، خصص اقتصاد والمالية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011-2012، ص ص85-86.

سوف نقدم في هذا المطلب فرعين كالأتي: الفرع الأول نتحدث فيه عن ترقية الاستثمار والفرع الثاني عن تنويع الاقتصاد الوطني.

الفرع الاول: ترقية الاستثمار

تهدف الحكومة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلى اتخاذ جملة من تدابير ترمي إلى تحسين مناخ الاستثمار لمؤسسات إنتاج وخدمات .

أولا: استحداث المنصة الكترونية:

عرفت مادة 27من مرسوم تنفيذي رقم 298/22 في 8 سبتمبر 2022، منصة رقمية للمستثمر هي أداة الكترونية لتوجيه استثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها وهي تضمن إزالة ميزة المادية لجميع إجراءات واستكمال جميع إجراءات موصولة بالاستثمار عبر الانترنت، وتسمح بتكييف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الاستثمار ونوع الطلبات وتكون مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات والإدارات ذات العلاقة مع فعل الاستثمار.[1]

ثانيا: مهمة المنصة رقمية في ترقية الاستثمار

يتضح أهمية الرقمنة في مجال الاستثمار من خلال تقريب الادارة المكلفة بالاستثمار والمتمثلة أساسا في الوكالة جزائرية لترقية استثمار وكذا شبابيك موجودة على مستوى 58 ولاية من المستثمرين، تقديم أفضل خدمات وتوفير كافة بيانات التي يحتاجهاالمستثمر، كما أن القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار[2]، جاء من اجل تعميم استعمالات فنيات حديثة و تسهيل إجراءات وإصدار أخبار وكشف عنها تأكيد مصداقيتها، وتعرف أيضا بانكشاف

[1]المرسوم التنفيذي رقم 22–298،مؤرخ في 8سبتمبر2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج، ر، ج،ج، العدد60، الصادرة في 18سبتمبر2022.

[2]قانون رقم 22–18، مؤرخ في 24يوليو2022، يتعلق بالاستثمار، ج ر، ج،جالعدد50، الصادر في28يوليو2022.

ضاف في اعتماد قرارات وتشكيل خطط وطرحها على هيئة معنية لمراقبتها، وكذلك تقيد بأخلاقيات المصلحة العامة وأنظمة عادلة.

الفرع الثاني: تنويع الاقتصاد الوطني

تكفل التشريع الضريبي الجزائري جملة من إعفاءات وتخفيضات، ترمي إلى تشجيع مؤسسات الإنتاج والخدمات وهذا بهدف ترقية وتنويع الاقتصاد الجزائري والتخفيض في فاتورة الواردات.

أولا: المزايا الجبائية الممنوحة لبعض المشاريع:

لتسهيل بعض الأنشطة وتشجيع الشباب لإنشاء مؤسساتهم والشركات الجديدة قامت الدولة بإعفاءات التسجيل وذلك بمساعدات الصندوق الوطني لتشغيل الشباب والإعفاءات مست أيضا الضريبة على القيمة المضافة كالشراء مستلزمات السلع ,وعند استعمال المستفيد سيارات سياحية يستفيد من تخفيضات في إطار العمل الممارس.

ثانيا:الامتيازات المقدمة في فترة استخدام منشات استثمارية:

الإعفاءات الجبائية على رسوم 3سنوات من موعد إتمام البناء وتكون أيضا لمدة 6سنوات عند تشييد بنايات من اجل تطوير المناطق ,أما10 سنوات للاستفادة من التخفيض لإتمام الأبنية وبلورة مناطق الجنوب ,وتخفيض رسوم فترة 6سنوات لاستكمال المنشاءات في مناطق الهضاب العليا,كما يستفيد أصحاب نشاط من الاعفاء على الضربية جزافية الوحيدة من بداية استغلال المشروع.

كما يستفيد أصحاب المشاريع من تمديد الإعفاء بتوظيف على الأقل3 موظفين في مناطق يستلزم تنميتها.[1]

المطلب الثالث:

الإجراءات منتهجة لتحقيق الهدف الاجتماعي

من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية اعتمدت السلطات العمومية عدة آليات وإجراءات تهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية، سنعالج من خلال هذا المطلب إلى فرعين فيمايأتي: الفرع الأول الإعفاءات الجبائية الرامية إلى تحسين المستوى المعيشي، الفرع الثاني إعادة توزيع الدخل ومحافظة على البيئة.

الفرع الأول: الإعفاءات جبائية الرامية إلى تحسين المستوى المعيشي

من اجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع تم اعتماد الإجراءات التالية:

أولا–تنازلات الجبائية للمحافظة على القدرة الشرائية: تواصل حكومة جاهدة لتخفيض العبء على المجتمع من اجل تحسين المعيشة للفرد وتحقيق قفزة نوعية تلائم الراتب المالي للأفراد, كما يحتوي قانون المالية2024 جملة من الاستغناءات الجبائية وتشجيع الاستثمارات شركات وفق بيان للمديرية العامة للجباية في صفحتها وشمل أيضا الإعفاء من الضريبة

[1]بزة صالح، بومريفق رانيا، دور الامتيازات الجبائية في تنشيط قطاع الصناعة التقليدية والحرف، مجلة أفاق اقتصادية،علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد01، 2023، ص ص311، 312.

TVAوتم تخفيض من سعر طابع الموضوع في جواز السفر وتقليص من مصاريف خدمات الشبكة العنكبوتية[1].

ثانيا-تخفيضات الجبائية للحد من البطالة.

تمثل البطالة هاجسا كبيرا لدى الحكومات لما لها من أثار اقتصادية، لذا باشرت هذه الأخيرة على إتباع مجموعة الإجراءات تهدف للحد من البطالة والتقليل منها من خلال إلغاء الدفع الجزافي الذي كان يشكل عبئ إضافي على المؤسسات ويحد من امتصاص البطالة، إنشاء الصناديق كمساعدة المالية لشباب على إقامة مؤسساتهم وبالتالي تجسيد أفكارهم في الواقع العملي.

تمديد زمن الإعفاء إلى سنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة مستخدمين على الأقل.

ثالثا-تعزيز الادخار المالي

تدعيم أفراد المجتمع على الادخار لدخل الإجمالي لشخص حيث يكون الاقتطاع بنسبة واحد بالمئة في دفاتر وحسابات توفير.[2]

الفرع الثاني: إعادة توزيع دخل ومحافظة على بيئة

أولا-إعادة تقسيم دخل: تستخدم الدولة أدوات السياسة المالية للتأثير على إعادة تجزئة الحاصل الوطني، وهذا قصد تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك نتيجة لسوء التعميم الأولي للدخل ناجم عن آليات سوق ,فسياسة ضريبية من الأدوات المفضلة في إحياء تقسيم حيث

[1] www. awras.com، تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/24.

[2] خروبي هني، مرجع سابق، ص 147.

إنها تصحح تباين الذي قد يحصل بسبب اقتطاعات وتحويلات ذلك إن التفاوت هوناتج عن عدم عدالة تشطير الأولي وقوى سوق وكذلك دور الكبير لنظام الأسعار[1].

ثانيا: حماية البيئة

بهدف صيانة البيئة قدمت الأجهزة العليا مزايا جبائية:

الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة سنتين ابتداء من بداية فعالية الأنشطة ضم ورق المستخدم ونفايات الأخرى قابلة للاسترجاع التي يمارسها أشخاص طبيعيون، رفع من رسوم البيئية بالنسبة للأنشطة التي تنتج نفايات خطيرة واستحداث أخرى تجسيد قاعدة الملوث يدفع رفع من ضرائب غير مباشرة على التبغ حفاظا على صحة عمومية.[2]

[1]Tomas Piketty, L'économie des inégalités, Paris,Edition La Découvert, 5ed,2013, p95.

[2]خروبي هني، مرجع سابق، ص ص149، 150.

المبحث الثاني

تحديات الإدارة الجبائية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تواجه الإدارة الجبائية كمعظمها من الإدارات من تحديات ومعوقات تعرقل سيرها نحو أهدافها بسلاسة كمعوقات سياسية أو إدارية وتأخر واقعية تحقيق توسيع الاقتصادي مما يؤثر على جهازها تقني، فالمهم جدا معرفة هذه الصعوبات التي تصيب الإدارة جبائية ومحاولة معالجتها من هذه الآفات وتفاديها مستقبلا لسير بسهولة نحو أهدافها المرجوة،سوف نتصدى في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب،فالمطلب الأول نتحدث فيه عن مواجهة عراقيل سياسية،والمطلب الثاني عن العراقيل الإدارية التي تواجه الادارة الجبائية،اما المطلب الثالث نذكر فيه معالجة وحلول للعراقيل مذكورة في مطلبين سابقين.

المطلب الأول

مواجهة العراقيل سياسية

تعتمد الإدارة جبائية على نظام سائد في الدولة فلا يمكن لبرامج الإصلاح وعصرنةالإدارة الجبائية إلا بموافقة الإدارة سياسية للدولة لتجسيدها في الواقع العملي، فهذا مطلب قسمناه إلى فرعين، الفرع الأول انعدام الإرادة السياسية لتفعيل النظام الجبائي والفرع الثاني العوامل المرتبطة بالوضع سياسي.

فرع الأول: انعدام الإرادة السياسية لتفعيل نظام جبائي.

تتمثل انعدام الإرادة السياسية لنهوض بنظام الجبائي ومظاهرها فمايلي:

أولا- المقصود بالإرادة السياسية.

عندما توصف الدولة بأنها صاحبة سيادة فهي منظمة سياسية واجتماعية لها وحدها الحق في احتكار وسائل السلطة التي تحتاجها بما في ذلك وسائل القمع والإكراه لفرض سيادة الدولة على كامل الأفراد المقيمين في رقعة جغرافية واحدة تبرر احتكارها لوسائل

السلطة (مسؤولة عن سن القوانين وفرض الالتزام بها)، مما يسمح لها بأداء وظائفها وأدوارها المختلفة داخل وخارج البلاد[1].

وعليه يمكننا أن نستنتج بأن الإرادة السياسية تدل على قدرة الدولة في فرض سيادتها وهذا من خلال التأثير على سلوك المواطنين مستخدمة في ذلك وسائل القوة لإجبارهم على الالتزام والانصياع للقوانين.

ثانيا- أهم مظاهر انعدام الإرادة السياسية للسلطات العمومية.

ا- عدم تفعيل دور المجلس الأعلى للجباية:

المجلس الأعلى للجباية، هو هيئة استشارية، تم أنشاؤها بعد 6 سنوات من بدء تنفيذ الاصلاح الضريبي كآلية لتقييم فعالة لتقييم نمو اقتصادي واقتراح سبل الجبائية اللازمة لتحسن الاقتصادي وإبداء الآراء وكل المسائل ذات البصمة الجبائية وذلك بموجب المادة 66 من قانون المالية لسنة 1999[2].

غير أنه منذ إنشاء هذا المجلس لم يصدر تقريرا منذ تولي أعضائه مهامهم باستثناء معالجة بعض القضايا ذات الصنف الجبائي.

ب- فرض نظام المحاسبي المالي:

نظرا للضغوطات الممارسة على الحكومة، تم تصميم أسلوب المحاسبي المالي وفرضه بصفة إلزامية على كافة المتعاملين الاقتصاديين والإدارة الجبائية في فترة وجيزة دون استشارة خبراء وأكاديميين وممارسي مهنة المحاسبة.

---

[1] طلال ياسين العيسي، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد 01، 2010، ص39ص68.

[2] قانون رقم 98-12 مؤرخ في 31ديسمبر1998، يتضمن قانون المالية لسنة 1999، الجريدة الرسمية العدد98، الصادر في 31ديسمبر 1998، ص42.

ج- عدم تفعيل دور مصلحة التحريات الجبائية:

من أجل صون الاقتصاد الوطني من تملص ضريبي وغسيل أموال من المافيا المالية، تم تنشيط مصلحة التحريات الجبائية بموجب المادة 45 من قانون المالية لسنة 2010، كآلية لمكافحة الغش الجبائي وتحديد مصادر التهرب وإعداد تقارير دورية[1].

إلا أن في واقع الأمر ظل هذا الاهتمام مجرد كلمات على ورق لأسباب ذات أبعاد خفية وخصوصا وأن حجم التهرب الضريبي في ارتفاع متزايد.

د- عدم تحقيق التكامل الاقتصادي:

وتشير تقديرات إلى أن أكثر من 60% من التجارة في الجزائر تتم في سوق موازية بمبيعات تزيد عن مليار دولار، حيث ينعدم التعامل التجاري لهذا سوق أعمال مصرفية وفوترة وأن 10% من أنشطتها يتم بسجلات مزورة، كما يتم نقل جزء من أرباح المهربة إلى العقارات في الخارج تحت تيار التجارة الخارجية. [2]

هـ- اعتماد الدولة على الجباية البترولية:

أدى الاعتماد على الإيرادات البترولية إلى عدم وجود رؤية استشرافية للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع ومولد للثروة ومنشئ لمناصب شغل الأمر الذي كان له تأثير سلبي على إعداد وتنفيذ قوانين مالية، إذ لا تخلو سنة من وجود قانون المالية تكميلي، وهذا باعتبار أول قانون يحضر وينفذ وفقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، ولاسيما مع صدور مرسوم تنفيذي الذي يبين كيفيات تصميم وإعداد إطار ميزانياتي أي متوسط مدى وكذا استحداث اللجنة العليا لتقييم مخاطر مزانياتية.

الفرع الثاني: عوامل مرتبطة بالوضع سياسي.

---

[1] قانون رقم 09-09، مؤرخ في 30ديسمبر2008، يتضمن قانون مالية 2009، ج، ر، ج، ج العدد74، صادرة في 31ديسمبر 2008.

[2] www, echoroukonline.com2024/03/21 اطلع عليه بتاريخ

ساعدت الأوضاع السياسية في البلد إلى عدم تجسيد الأهداف المتوخاة من إصلاح الإدارة الجبائية، وذلك لعدة أسباب:

أولا- مرحلة العشرية السوداء:

ظهر وجود الإرهاب مع انتقال الجزائر من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد الحر، وشروع الحكومة في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والذي أثر بشكل كبير على المجهودات الدولة المبذولة لتجسيد إصلاحات المخطط لها، بسبب حالة عدم الاستقرار التي شهدتها البلاد، حيث تسبب في تفاقم الأوضاع وعجز ميزانية ومديونية وتعطيل الأهداف المرجوة من إصلاح الإدارة الجبائية نتيجة لحالة الذعر التي أصابت القطاع الجبائي من إطارات الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة وتعرضهم لتهديد والقتل والحرق وتحطيم المكاتب الضريبية، مما انعكس على تكريس المردودية الجبائية على إيرادات الخزينة العمومية.

ثانيا- مرحلة نشأة الفساد الإداري والمالي:

شرعت حكومة الدولة في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية في شتى المجالات مما أدى إلى ظهور بوادر الفساد من خلال العقود المبرمة بالتزامن مع تهميش الهيئات الرقابية بمجلس محاسبة.

طرح مخطط الخماسي الأول "برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي غطى الفترة الممتدة من 2000-2004 وأطلق المخطط الخماسي الثاني "برنامج دعم الدستور والذي غطى الفترة الممتدة من (2005-2009)[1].

عرفت هذه الفترة تحسن في الواقع المالي للجزائر، حيث شكل ميزان المدفوعات الجارية فائضا، وانخفاض في المديونية الخارجية وارتفاع احتياجات الصرف، بالإضافة إلى الامتصاص الفعال للسيولة الزائدة، مما ساعد في السيطرة على التضخم 44% وشهدت سنة 2008 نمو قطاع البناء وأشغال العامة وتحسن في الصناعة، وركود في قطاعات الفلاحة

[1] www.mfdgi.gov.dz.2024/03/ 23 اطلع عليه يوم

والمحروقات، في حين ارتفع مستوى الإنفاق الداخلي نتيجة نمو الاستهلاك النهائي للأسر والإدارات العمومية وفي نهاية هذه السنة بلغ صندوق ضبط الإيرادات قيمة 4280 مليار دج ما يمثل 38.9% من الناتج الداخلي[1].

1-وضعية الإيرادات والنفقات الإجمالية للفترة 2004، 2009 بالملياردبنار.

بيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات العامة	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5111	3676
النفقات العامة	1891.8	2052	2453	3108.5	4176.7	4246.3

المصدر: التقرير بنك الجزائر لسنة 2008، 2010.

ثالثا- تفشي الفساد الإداري والمالي:

في ظل المخطط الخماسي (2010-2014) بدأ الفساد ينمو ويخترق كل القطاعات حيث بلغ ذروته مع المخطط الخماسي (2015-2019) وتعد هذه المخططات من أضخم البرامج التي شهدتها البلاد منذ استرجاع السيادة الوطنية نظرا للغلاف المالي الذي تم تخصيصه، إذ بلغ الأول 286 مليار دولار والثاني 280 مليار دولار، مما أدى بالجزائر إلى احتلال المرتبة 108 في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2016، 2019[2].

على رغم من هذا التخصيص للأموال، لا تتمكن السلطات من تجسيد الأهداف المسطرة في هذه البرامج ويرجع ذلك أساسا إلى ظهور اللبس المالي وبسط نفوذه في كل مجالات ولحماية المال العام أقرت الحكومة الوقاية من الفساد ومكافحته الذي احتوى عدة اختلالات وعقوبات جد مخففة مما بلغ الانحراف ذروته ببلوغه دواليب والمؤسسات المدنية والعسكرية مما إلى:

---

[1] التقرير السنوي 2008 لبنك الجزائر، حسب الموقع الالكتروني، www.bank.of-algeria.dz، اطلع عليه يوم2024/03/28.

[2] سارة بوسعيود، عقون شارف، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالي، المجلد 02، العدد01، 2018، ص ص303-336.

- زيادة نسب التملص الضريبي وتهريب الأرباح للخارج.
- خلق أزمة في السيولة المالية.
- تراجع في احتياطي الصرف.
- بروز فواتير المجاملة وتضخيمها.

المطلب الثاني

مواجهة العراقيل الإدارية

بالرغم في شروع إصلاح الإدارة الجبائية لم تتطور بنفس درجة تطور الملاحظ في التشريع الضريبي، وذلك يرجع إلى عدة قيود التي جعلت من الجهود المبذولة مضيعة للوقت والجهد، في هذا المطلب يحتوي على فرعين مهمين، الفرع الأول عدم كفاءة البشرية والإدارية والفرع الثاني على عدم فاعلية الإدارة جبائية.

الفرع الأول: عدم كفاءة البشرية والإدارية.

عنصر البشري كموارد للإدارة الذي يعتمد على كفاءتها،كما أن تقنيات والوسائل الإدارية هي الأساس لبناء إدارة فعالة،فصعوبات تصيب جانب البشري والاداري فيمايلي:

أولا-المعوقات الإدارية:

- تدني مستوى الموظفين سامين في العمل الإداري.
- فقدان الهيكل العصري للادرات الحديثة في الاختصاص الجبائي .
- نقص الرقابة المركزية للمصالح الجبائية المحلية.
- ضعف رقمنة الإدارة الجبائية[1].

[1] رمزي حموش، بوضياف سامية، معوقات الإدارة الالكترونية وأثرها على جودة الخدمات الجبائية (دراسة ميدانية في عينة من الإدارات الجبائية الجزائرية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد01، 2021، ص235.

ثانيا-المعوقات البشرية:

- تراجع الموظفين المؤهلين لاستخدام الأنظمة الالكترونية في الإدارة خاصة مع نقص خطط تكوي نفي تخصص الإعلام والاتصال.
- ضعف التشجيع المادي والمعنوي للعاملين.
- الجهل المعلوماتي والتي غالبا ما تقف عائقا أمام استعمال الموظفين للأجهزة الالكترونية.
- غياب درجة كافية من المرونة في إدارات الأعمال.
- عدم الاهتمام بالمورد البشري وضعف الجانب مادي ومعنوي.
- تهميش الإطارات الأكفاء لموظفي الإدارة الجبائية.
- عدم الاهتمام بالتكوين وتحسين الأداء المهني لموظفي الإدارة الجبائية.

الفرع الثاني: عدم فاعلية الإدارة الجبائية.

تكمن عدم فاعلية الإدارة لعدة مؤشرات تتمثل فيمايلي:

أولا- التباطؤ في رقمنة الإدارة الجبائية:

على الرغم من استحداث المديرية العامة للضرائب مديرية الإعلام الآلي والتنظيم ضمن هيكلها التنظيمي سنة 1995[1]، كمصلحة مكلفة برقمنة الإدارة الجبائية لم توفق هذه المصلحة في جعل الإدارة الجبائية إدارة رقمية بالرغم من وجود كل الوسائل المادية والبشرية.

حيث سجل هذا المشروع تأخرا ملحوظا في تصميم نظام التصريح والدفع عن بعد, كافة الهياكل القاعدية (مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب)[2]، في حين أن بعض الدول الإفريقية والعربية تعدت هذه المرحلة وأنشأت نظام الفاتورة الالكترونية وألمت المكلفين بالضريبة بالاشتراك لتفادي تملص ضريبي.

ثانيا- عدم حصر وإحصاءالمجتمع الضريبي:

رغم الاجتهادات التي تبذل من طرف الدولة لتقريب العلاقة بين إدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، غير أن عدم قيام مصالح الإدارة الجبائية بالإحصاء السنوي للمكلفين بالضريبة والنشاطات والأملاك العقارية طبقا لأحكام المادة 191 مكرر من قانون ضرائب مباشرة والرسوم المماثلة ساهم بشكل فعال في تنامي ظاهرة الأنشطة موازية.

ثالثا- ضعف الجهاز الرقابي:

الخلل في تصريحات الجبائية حيث يعتمد النظام الجزائري على التصريحات المكلفين بالضريبة بأنفسهم، وينبغي على الإدارة الجبائية إلمام معطيات والعناصر اللازمة للتأكد من ذلك واثبات عدم صحة ومطابقة هذه التصريحات في الواقع ضعف آلية البحث عن مادة الضريبية لدى الإدارة الجبائية حيث لا

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 95-55، مؤرخ في 15فيفري1995، يتضمن تنظيم ادارة مركزية بوزارة مالية، ج.ر.ج.ج العدد15، الصادرة في 19مارس1995،

[2] لقد تم الإشارة إلى هذا التأخر، في تقارير مجلس المحاسبة www.ccomptes.dz، تم الطلاع عليه يوم 2024/3/31.

توجد طريقة واضحة يتبعها أعوان المحققون في البحث عن المادة الضريبية والحد من الغش الضريبي ولهم الحرية الكاملة في اختيار ما يناسبهم[1]

رابعا: عدم استقرار القانون الجبائي:

حيث يتميز على القوانين الأخرى بسرعة تغيره مما أدى إلى صعوبة تفسيره وفهمه مما أوقع موظفين الإدارة الجبائية في أخطاء عند ممارسة مهامهم وعدم تطبيق الفعلي له،كم أن وجود ثغرات في النصوص الضربية ساعدت في تزايد ظاهرة التهرب الضريبي كاستغلال هذه الثغرات من طرف المكلفين بالضريبة ,كما انه جل المواد الضربية بعيدة على مواكبة نمو الاقتصادي العالمي[2].

المطلب الثالث

معالجة وحلول للعراقيل السياسية والإدارية للإدارة الجبائية

الإدارة جبائية كعنصر مهم للمرافق العمومية الإدارية واجهت العديد من المعوقات التي عرقلت سيرها بشكل سليم وصنعت نوع من التحدي لمواجهتها،لذا استلزم على الحكومة وضع حلول وخطط عملية لمعالجة هذه العراقيل السياسية والإدارية، تطرقنا في هذا المطلب إلى فرعين أساسين كالاتي: الفرع الأول تحدثنا عن معالجة وحلول للمعوقات سياسية أما في الفرع الثاني تكلمنا فيه عن تفعيل الكفاءة البشرية والإدارية للإدارة الجبائية.

الفرع الأول: معالجة وحلول للمعوقات السياسية.

لمعالجة وتبيان حلول للمعوقات سياسية التي تعترض الإدارة الجبائية فيمايلي:

---

[1] رحال نصر، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006-، 2007،ص47

[2] قتال عبد العزيز، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 2009/2008، ص114.

أولا- تفعيل الإرادة السياسية الضريبية:

السياسة الضريبية تتكل على مجموعة من الأدوات وهي بمثابة تخفيضات تمس معايير نمطية أو أساسية أو معيارية، كما تعمل الحكومات باستخدام النفقات الضريبية لدعم نمو الاقتصادي وتشجيع الادخار وترقية البحث والتطوير وتصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لنفقات ضريبية إلى خمس مجموعات[1].

- ❖ الإعفاءات ضريبية.
- ❖ عند ممارسة اصحاب النشاط يكون الاعفاء الضريبي جزئي او كلي .
- ❖ الاختزال على المبلغ الضريبي كاقتطاعات على الدخل.
- ❖ حيث هذه الاقتطاعات التي تمس دخل الفرد تكون حسب ماينص عليه القانون مما يسمح للمكلف بالضريبة أن يكون معدل خصوماته منخفضا أو متصاعدا أو نسبيا .
- ❖ تقليص الضريبي كالزام المكلفين بالضريبة بتسديد معدل المبلغ اقل من المبالغ العادية التي اعتاد تسديدها.

ثانيا_القروض الضريبية: هو عبارة عن الامتياز الضريبي كتخفيض من قيمة الضريبة يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي،عندإعارة المكلف بالضريبة القرض يكون اقل من المبلغ الضريبي المستحق يتم اقتطاعه تلقائيا من ضريبة أما اذا كانت إعارة المبلغ أكثر من الضريبة الواجبة السداد يكون قابل للاسترجاع.

ثالثا_تأخير دفع الضريبي : الأموال لا تدخل عند حساب المادة المعروضة للضريبة وإنما تحسب في فترات لاحقة.

رابعا_اثر تفعيل سياسة الضريبية:

- كثرة فائض الاقتصادي وتوجيه أغراض التنمية.

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دون ذكر دار النشر، أسيوط، مصر، 2008، ص ص-197 198.

- تخلص من الاستهلاك غير ضروري وفي هذا تلعب ضرائب الدخل دورا هاما كما تلعب الضرائب على بعض سلع الاستهلاك غير ضروري دورا فعالا.
- يجب أن يكون الهيكل الجبائي من المرونة بحيث يستجيب لحاجات تغيير الاقتصادي.
- الحدمن تباين بين مستويات الاستهلاك المختلفة وبالتالي للضريبة أدوار لتحقيق نمط معين لتوزيع دخل قومي شرط ألا يتعارض مع هدف رغبة في زيادة المدخرات، كذلك يجب أن يكون هدف السياسية الضريبية للوصول إلى عدالة توزيع عبئ الضريبي.

الفرع الثاني: تفعيل كفاءة بشرية والإدارية للإدارة جبائية.

لزيادة فعالية كفاءة البشرية والإدارية للإدارة الجبائية،يجب العمل بعدة خطوات منها:

أولا- **تنشيط المورد البشري للإدارة الجبائية:**

- رسم سياسات وخطط وبرامج الترفع من جودة العنصر البشري.
- العمل وفق إستراتيجية عالمية لتسيير الإداري الجبائي.
- تفويض صلاحيات للموظفين بشكل متناسق تسهل الخدمة الوظيفية.
- إعلام واصدار ونشر بكل الإجراءات المعمول بها مع المكلفين بالضريبة لزيادة الوعي الضريبي.
- تضافر الجهود وتعاون بين المصالح الجبائية المحلية .
- تجهيز الإدارة بموارد بشرية ذات خبرة وكفاءة فعالة.
- العمل على تنظيم دورات تكونية للمستخدمين حسب وظيفته شاغلة.
- زيادة أجور موظفي ضرائب وترقيتهم الوظيفية,
- تقديم التحفيزات والتكريمات لمجهودات عمال الجباية,

ثانيا-تفعيل الكفاءة الإدارية للإدارة الجبائية:

- عصرنة الأجهزة المختصة بالرقابة الجبائية وتسريع العقوبات على المخالفين.
- تدريب الموظفين الجدد وتحفيزهم لمتابعة دراستهم خاصة في المعاهد ضريبية [1].
- تقوية الحوار بين الإدارة والمعني بالضربية وتوطيد العلاقة بينهما.
- جلب أفضل نظام معلوماتي لمسايرة التكنولوجية العصرية .
- التخلص من المحسوبية والمحاباة والآفات التي تهدم الإدارة.
- رقمنة الإدارة الجبائية لتسهيل حصر المكلفين بالضريبة.
- تخفيف الحكومة من تغيرات في القوانين الجبائية وتوضيح المعاني في النصوص لتسهيل تطبيقها وخفض من المنازعات الواقعة.[2]

[1] ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات الجبائية، العدد03، 2013، ص408.

[2] مصطفى الكثيري، النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب، دون ذكر الطبعة، دار النشر المغربية، دار البيضاء، المغرب، 1985، ص161.

خاتمة

خاتمة:

نستخلص من دراستناحيث سلطنا الضوء على جانب الإداري للجباية، من ناحية الإطار المفاهيمي والإجرائي، فمن الناحية تعريف كل التشريعات المستحدثة كانت بهدف تعزيز الثقة بين الإدارة والمكلف وذلك لما اتسمت به الإجراءات من سرعة ودقة وأحيانا مراعاة لظروف المكلف بالجباية ولكن بضمان حقوق كليهما، مع أن هناك بعض الحواجز التي تشكل عرقلة للإدارة وتحول دون تحقيق أهدافها مسطرة وهي معاناتها من التهرب من دفع المستحقات ضريبية وانتهاج سبل الغش والتحايل، لذلك فقد جاء تشريع ليصلح ويعمل على تطوير بعض إجراءات إدارية يمكن أن تحدث قفزة ملموسة في مستوى كفاءة الإدارة وفعاليتها في تنظيم والتوجيه والرقابة بهدف تحقيق الهدف الأساسي لتغطية نفقات العامة للدولة، سياسة الجبائية ركيزة السلطة في الدولة وتبيان دور الإدارة الجبائية في الاشراك في رقي الاقتصادي وتطويره وهومن أهم المواضيع وذلك لمدى تأثيرها على عجلة الاقتصاد في أي بلد لما تلعبه الجباية من دور فعال وأساسي والذي يتمثل في تعبئة الموارد المالية للخزينة العمومية.

ولقد تطرقنا في دراستنا في هذا الموضوع إلى أهم النقاط التي تخص الإدارة الجبائية من ناحية التنظيم والمراقبة ومهام الإدارة الجبائية والنظام الضريبي من أجل الإلمام بالأهمية البالغة في تعزيز الثقة بين المكلفين بالجباية والادارة في إطار تحديث إدارة جبائية وذلك بهدف إزالة لعقبات بين المكلف والإدارة الجبائية؛ حيث انتقلت إلى إدارة ديناميكية عمومية حقيقية قائمة على تشجيع التطور الجبائي وإلى أعلى درجة من ثقة المتبادلة بين المكلف والإدارة الجبائية وذلك لتعزيز الثقة بينهم وتقبل الضريبة من طرف الزبائن.

و من أهم نقاط التي استقيناها كاقتراحات تكون مفتوحة أمام دراسات مستقبلية من طرف الباحثين:

- إعادة نظر في استقلالية تسيير الادارة الجبائية عن التنظيمات الوظيفة العمومية ذلك من اجل تحسين الأجور وتحقيق مرونة في التوظيف.

- تحفيز التعاون بين مؤسسة الادارة الجبائية وباقي المؤسسات الوطنية.
- تسهيل عمل موظفي الضرائب وذلك من خلال تبسيط القوانين وإجراءاتها تنفيذية بهدف خفض المنازعات الجبائية.
- تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي وذلك بتخفيض نسبة الجباية للمستثمر بهدف استقطاب اكبر عدد منهم.
- تعزيز الحوار بين المكلف بالضريبة والادارة وتوعية الملزمين بالضريبة باهمية التحصيل الجبائي
- ضرورة تطبيق الرقمنة على الارض الواقع ليس مجرد حبر على الورق.
- الانفتاح الاداري على الدول المتقدمة على استحداث الهياكل الجبائية وطريقة عملها.
- فتح مناصب شغل للشباب المتخرجين في توظيف واحالة كبار السن على التقاعد .
- رسم خطط عملية محكمة لتحسين الاداء الوظيفي الاداري.
- تقييم اداء المستخدمين بصفة دورية وترقيتهم بعيدة عن البيروقراطية والمحاباة.
- وجوب اصدار عقوبات على كل موظف متساهل مع المخالفين ومساهم في عملية تدليس الضريبي.
- ضرورة عمل دورات تكونية لتبسيط الفهم صحيح لنصوص التشريعية الضربية وتسهيل تطبيقها بدون الوقوع في الاخطاء المهنية.
- منح بعض الصلاحيات للمرؤسين لتخفيف الاعباءعلى الرؤساء وذلك بماينص عليه القانون.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية

اولا: الكتب

1. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، طبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
2. زين يونس وعوايدي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، طبعة الثانية، مطبعة صخري، الجزائر، 2007.
3. سعيد عبد العزيز، عثمان شكري، اقتصاديات الضرائب سياسات ونظم قضايا المعاصرة، طبعة الثالثة، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2007.
4. عبد المجيد قدين، دراسات في علم الضرائب، طبعة الأولى، دار جرير للنشر، الأردن 2013.
5. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، الطبعة الأولى، نشأة المعارف الإسكندرية، مصر، دون ذكر سنة.
6. عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، طبعة الثانية، دون ذكر دار النشر، أسيوط، مصر، 2008.
7. عمار السيد عبد الباسط، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم، طبعة الأولى، مكتبة الوفاء، دون ذكر البلد، 2013.
8. عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون، طبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، لبنان 2006.
9. مرسي سيد حجازي، التنظيم الضريبي بين النظرية والتطبيق، طيعة الثانية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.

10. مصطفى الكثيري، النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب، دون ذكر الطبعة، دار النشر المغربية، دار البيضاء، المغرب، 1985.

ثانيا: المقالات

1. أحسن زكي، سمير عماري، واقع أفاق عصرنة الإدارة الضريبي في الجزائر، مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية الإدارية، مجلد03، العدد1، 2020.
2. ايت دحمان سيد على، شريف امينة، التصريحات الجبائية في المؤسسة العمومية الاقتصادية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد، 07، العدد1، الجزائر، 2023.
3. بزة صالح، بومريفق رانيا، دور الامتيازات الجبائية تنشيط قطاع الصناعة التقليدية والحرف، مجلة أفاق اقتصادية، علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد07، العدد01.
4. بغني شريف، سلطات الإدارة الجبائية قي متابعة التحصيل الضريبي، مجلة القانون العقاري العدد15، المركز الجامعي صالحي احمد، نعامة، 2021.
5. خير الدين شرواطي، دور النظام المعلومات الجبائي تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 17، العدد 01، البليدة.
6. رمزي حموش، بوضياف سامية، معوقات الإدارة الالكترونية وأثرها على جودة الخدمات الجبائية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد26، العدد 01، 2021.
7. سارة بوسعيد، عقون شارف، واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 01، 2018.
8. طلال ياسين العيسي، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر، مجلة الجامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 01، 2010.
9. عياد سهام، الإدارة الضريبية في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التفعيل، جامعة محمد الشريف، المجلد 04، العدد، 01، سوق أهراس، 2022.

10. فارس بن ايدير، مصطفى ايدير، محمد زرقون، عصرنة الإدارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد08، العدد2022،2، الجزائر.
11. محمد زرقون، سليمان عتير، جدوى الرقابة الجبائية في تحقيق التصريحات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد01، الوادي، الجزائر، 2014.
12. ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة الدراسات الجبائية، العدد03، 2013.
13. ناصر مراد، دورية علمية محكمة متخصصة، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري، مجلة الدراسات، جامعة لونيسي على، العدد13، البليدة.

ثالثا الملتقيات

1. عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائر وتحدث عن الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعيد دحلب، الجزائر2003.

رابعا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1/ رسائل الدكتوراه:

1. خروبي هني، انعكاسات الإدارة الضريبية وتحسين خدماتها، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شلف 2022.
2. محمد العلاوي، دراسة تحليلية لقواعد التأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2015.

2/ مذكرات الماجيستر:

1. رحال نصر، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، 2007-.
2. قاسمي مريم، إصلاح هياكل الإدارة الجبائية، مذكرة الماجيستر فرع دولة والمؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014.
3. قتال عبد العزيز، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي، مذكرة ماجيستر معهد العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المركز الجامعي يحي فارس، المدية 2008-2009.
4. قحموش سامية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي، ورقلة 2011.
5. كحلة عبد الغني، تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الجبائي، رسالة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية تجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية 2011.
6. مختار حماد، تأثير الإدارة الالكترونية على المرفق العام وتطبيقها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.
7. موسى شتوي، الضريبة ودورها في الإنعاش الاقتصادي، مذكرة الماجيستر علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2010.

خامسا: النصوص القانونية

1/ النصوص التشريعية:

1. قانون 98-12، المؤرخ31 ديسمبر1998، يتضمن قانون المالية لسنة 1999، ج ر ج ج العدد98، الصادر في 31 ديسمبر1998.
2. قانون 09-09، المؤرخ30 ديسمبر، 2008 يتضمن قانون المالية لسنة 2009، ج ر ج ج العدد74، الصادر في 31 ديسمبر2008.
3. قانون14-10، المؤرخ في 30 ديسمبر2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015 ج ر ج ج، العدد، 78 الصادرة في 31 ديسمبر2014.
4. قانون 16-14، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة2017 ج ر ج ج العدد، 77 الصادرة في 29 ديسمبر 2016.
5. قانون22-18، المؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار ج ر ج ج العدد، 50 الصادرة في 28 يوليو2021.

المراسيم التنفيذية

1. مرسوم تنفيذي رقم95-55، مؤرخ 15فيفري 1995، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة المالية، ج ر ج ج، العدد، 15، الصادرة في19 مارس1995.
2. مرسوم تنفيذيرقم 06-327، مؤرخ 24سبتمبر، 2006،يتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحيتها، ج ر ج ج العدد59، الصادرة في 24 سبتمبر2006.
3. مرسوم تنفيذيرقم22-298، مؤرخ 8 سبتمبر2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج ر ج ج العدد60، الصادرة في 18 سبتمبر2022.
4. مرسوم تنفيذيرقم21-252، مؤرخ 06 جوان 2021، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة المالية، ج ر ج ج، العدد47، الصادرة في 15جوان2021.

سادسا: المواقع الالكترونية

1. www.mf.gov.dz
2. www.awras.com
3. www.echroukonline.com
4. www.ccomptes.dz
5. www.bankforalgeria.dz
6. www.mfdgi.gov.dz

II. باللغة الفرنسية

1. Tomas Piketty, L'économie des inégalités, Paris, Edition la découverte,5ed,2013

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	1
الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإدارة الجبائية	
تمهيد	5
المبحث الأول أسس الإدارة الجبائية	6
المطلب الأول مفهوم الإدارة الجبائية	6
الفرع الأول تعريف الإدارة الجبائية	7
الفرع الثاني وظائف الإدارة الجبائية	8
المطلب الثاني وسائل وأهداف الإدارة الجبائية	10
الفرع الأول وسائل الإدارة الجبائية	10
الفرع الثاني أهداف الإدارة الجبائية	12
المطلب الثالث:دور الادارة الجبائية	13
الفرع الأول: الالتزام بالتصريحات الجبائية	14
الفرع الثاني: مراقبة التصريحات الجبائية	13
المبحث الثاني: إصلاحات الإدارة الجبائية	15
المطلب الأول: مفهوم إصلاح الإدارة الجبائية	15
الفرع الأول:تعريف الإصلاح الجبائي	15
الفرع الثاني: خطوات عصرنة الإدارة الجبائية	16
المطلب الثاني: دوافع إصلاح الإدارة الجبائية وعوامل نجاحها	18
الفرع الأول: دوافع إصلاح الإدارة الجبائية	18
الفرع الثاني: عوامل نجاح عملية إصلاح الإدارة الجبائية	19

المطلب الثالث: مصالح الإدارة الجبائية	21
الفرع الأول: على المستوى الوطني	21
الفرع الثاني: على المستوى المحلي	25
الفصل الثاني: الإطار الإجرائي للإدارة الجبائية للتنمية الاقتصادية	
تمهيد	32
المبحث الأول: الإجراءات المنتهجة من طرف الإدارة الجبائية لتحسين المجال المالي والاقتصادي والاجتماعي	33
المطلب الأول: الإجراءات المنتهجة لتحقيق الهدف المالي	33
الفرع الأول: التحكم في التسيير	34
الفرع الثاني: تبسيط التحصيل الضريبي	35
الفرع الثالث: آليات الرقابة الجبائية	36
المطلب الثاني:الإجراءات المنتهجة لتحقيق الهدف الاقتصادي	36
الفرع الأول: ترقية الاستثمار	37
الفرع الثاني: تنويع الاقتصاد الوطني	38
المطلب الثالث: الإجراءات المنتهجة لتحقيق الهدف الاجتماعي	39
الفرع الأول:الإعفاءات الجبائية الرامية إلى تحسين المستوى المعيشي	39
الفرع الثاني: إعادة توزيع الدخل والمحافظة على البيئة	40
المبحث الثاني: تحديات الإدارة الجبائية في تحقيق التنمية الاقتصادية	42
المطلب الأول: مواجهة العراقيل السياسية	42
الفرع الأول: انعدام الإرادة السياسية لتفعيل النظام الجبائي	42
الفرع الثاني: العوامل المرتبطة بالوضع السياسي	44
المطلب الثاني: مواجهة العراقيل الإدارية	47
الفرع الأول: عدم كفاءة البشرية والإدارية	47
الفرع الثاني: عدم فاعلية الإدارة الجبائية	49
المطلب الثالث: معالجة وحلول للعراقيل السياسية والإدارية للإدارة الجبائية	50

الفرع الأول: معالجة وحلول للمعوقات السياسية	50
الفرع الثاني:تفعيل الكفاءة البشرية والإدارية للإدارة الجبائية	52
خاتمة	55
قائمة المصادر والمراجع	58
فهرس الموضوعات	65